قرائن ترجيح التعديل

المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته ومراده ومخالفته وموافقته عند المحدثين

دراسة تطبيقية

الدكتور: دخيل بن صالح اللحيدان*

* بكالوريوس من كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٥هـ.
- ماجستير في السنة وعلومها من كلية أصول الدين بالرياض.
- دكتوراه في السنة وعلومها من نفس الكلية.
- يعمل الآن عضو هيئة التدريس في قسم السنة بكلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن المولى جلَّ ثناؤه قد اصطفى لخدمة القرآن الكريم ، وسنة نبيه محمد ﷺ ، وكافة علوم الشريعة علماء الإسلام على مر العصور الذين قاموا بواجبهم في حفظها وخدمتها خير قيام ، وأتم اللاحق ما بدأه السابق في العناية بها .

واستمرت سلسلة العناية بالقرآن الكريم والسنة المطهرة وعلوم الشريعة حتى عصرنا هذا ، حيث شارك الكثير من العلماء في العناية بها ، وشاركت أيضاً كثير من الهيئات العلمية ، والجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية وغيرها ، وفي مقدمتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تعد بمعاهدها ومراكزها الإسلامية في العالم : الجامعة التي لا تغيب عنها الشمس ، وذلك بفضل من الله عز وجل ، ثم بتوجيه ودعم

متواصلين ، وعناية مستمرة ، من ولاة أمرها حفظهم الله حيث اقتفوا أثر مؤسسها ، وحامل لواء عقيدتها الملك عبد العزيز يرحمه الله ، والله المسؤول أن يسدد خطاهم ويوفقهم إلى ما فيه خير للإسلام وصلاح للمسلمين .

وقد عُني أهل التحرير من المحدثين بدرء التعارض في حال الراوي فلم يقبلوا الجرح المعارض للتعديل إلا ببيان وحجة ظاهرة . قال أحمد بن محمد المرُّوذي : «سألته - يعني الإمام أحمد - عن عاصم بن علي فقلت: إن يحيى قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف ، قال : ما أعلم منه إلا خيراً كان حديثه صحيحاً حديث شعبة والمسعودي ما أصحَّها» [(١)] ، وقال أمير المحدثين الإمام أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ) : «أحمد بن صالح أبو جعفر المصري ثقة صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة كان أحمد بن حنبل ، وعلي ، وابن نُمير ، وغيرهم يُثبِّتون أحمد بن صالح»[(٢)] .

ولا يخفى مدى أثر معرفة معالم طريقة الأئمة النقاد في الحكم الدقيق على الرواة والأحاديث ، ولذا فإن الباحث بحاجة كبيرة إلى معرفة القرائن المرجحة التي يستدل بها نقاد المحدثين في الفصل بين الجرح والتعديل المتعارضين ، حتى يتمكن من دراسة الرواة ، والخلوص إلى أدق النتائج في الحكم عليهم وفق المنهج العلمي المعتبر .

وهذه القرائن مع أنها من أهم نتائج علم الجرح والتعديل ، لم تزل مبثوثة متناثرة أثناء كلام هؤلاء الأئمة على الرواة أو حكمهم على الأحاديث ، ولم تفرد بدراسة تطبيقية وفق طريقة هؤلاء الأئمة المثلى المستنبطة من تطبيقاتهم العملية الآنفة الذكر ، مما دفعني إلى دراستها وإفرادها بالتأليف .

---

(١) **العلل** للمروذي ٢٢٧ .

(٢) **تأريخ بغداد** ٤ / ٢٠١ .

عنــوان البحث : «قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته ومراده ومخالفته وموافقته عند المحدثين : دراسة تطبيقية» .

وأردت بمنهج الناقد في هذا البحث : مناهج الجرح الخاصة التي اشتهر بها بعض النقاد المتشددين بحيث لا تُؤثر في ضبط الراوي مطلقاً أو من حيث الجملة ، وكذا مناهج النقاد الخاصة بألفاظ مشهورة في الجرح استعملوها غالباً أو كثيراً في غير الجرح ، فكأنها عندهم من قبيل المشترك اللفظي المستعمل في الجرح وغيره .

وبالمصطلحات : ألفاظ الجرح التي قد يستعملها الناقد نادراً في غير الجرح .

وبمراد الناقد: أن يقصد بكلام ظاهره الجرح تعديلاً يُفهم من مجمل سياق كلامه.

أسباب اختياره :

كان ما سبق من أسباب اختيار هذا الموضوع، وبيان أهميته، إضافة إلى الآتي:

١ - منزلة علم الجرح والتعديل الجليلة ، ودوره في حفظ السنة النبوية .

٢ - إن قرائن ترجيح الجرح والتعديل لم تلق العناية المطلوبة من حيث التأصيل والدراسة العلمية التطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد .

٣ - حاجة المكتبة العلمية إلى إفراد هذه القرائن بدراسة تطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد ، حتى يُستفاد منها في الرسائل الجامعية ، والأبحاث العلمية وعموم الدراسات والتحقيقات العلمية المتعلقة بالسنة وعلومها .

٤ - حصول الخلل الظاهر الكبير في الحكم على الرواة المختلف فيهم بسبب عدم العناية بالقرائن التي يستدل بها النقاد في الترجيح بين الجرح والتعديل المتعارضين.

الدراسات السابقة :

هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال ، الذي يعد من أهم نتائج علم الجرح والتعديل .

وقد عُنيت فيه بقرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته ومراده ومخالفته وموافقته ؛ ونظراً لأهمية الموضوع ، وحاجته إلى دراسة علمية تشمل جميع جوانبه ، فقد أفردت بحمد الله لبقية قرائن ترجيح التعديل والتجريح المتعلقة بالناقد والراوي بحوثاً أخرى[1] تُحكم في عدد من المجلات العلمية المحكمة .

منهج العمل :

سأسير في هذا القسم - إن شاء الله - على المنهج التالي :

١ - أقتصر في مبحث : «القرائن المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته» على أظهر هذه القرائن دون التفصيل فيها ؛ لأن التفصيل في هذا الباب محله الدراسات المفردة بمناهج الأئمة .

٢ - أذكر قرائن الترجيح في ضوء ما وقفت عليه من تطبيقات عملية تُؤيدها من صنيع الأئمة النقاد وأوثقها من مصادرها الأصيلة ، وقد أعزوها إلى غيرها عند عدم الوقوف على كلامهم فيها .

٣ - أتجنب التطويل بتعدد تطبيقات القرينة؛ لأن غالب البحث في القرائن الخاصة المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته ومراده، فمن الطبعي قلة تطبيقات القرينة في مواضع منه سيما في القرائن الواضحة التي لم أقف على ما يخالف القرينة.

٤ - أعتمد في ذكر تطبيقات كل قرينة على ما يقتضي صحة القرينة ، وهو المراد

(١) وهي مع هذا البحث ستة بحوث ، وأسماؤها : «قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد ومعرفته بالراوي وتشدده ، وباعثه» ، و: «قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمستند الناقد ووهمه وضعف ما نسب إليه ووهم ناقله» و : «قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالراوي» ، و: «قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالناقد» ، و: «قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالراوي» .

في هذا البحث ؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وأما ما يتعلق بمدى تحققها في الراوي صاحب التطبيق فمسألة أخرى ، وعدم تحققها فيه لا يقدح في أصل القرينة المعتمدة .

٥ - أمثّل في التطبيقات بالرواة المختلف فيهم الذين رُجح تعديلهم بقرينة ، بغض النظر عن مدى قوة الخلاف فيهم ، وأتجنب الإطالة بذكر ما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً إلا عند الحاجة.

٦ - أعرف فيها بالراوي بإيجاز فأقتصر على ما يحتاج إليه من ذكر اسمه، ونسبه ونسبته وكنيته ، وما يميزه عن غيره ، وأمّا بقية عناصر الترجمة الأخرى فمحلها كتب الجرح والتعديل والدراسات التي تُعنى بمعرفة أحوال الرواة على وجه التفصيل .

٧ - أقتصر في التطبيق على ما يُفيد صحة الاستدلال بالقرينة ، دون الإطالة ببيان حال الراوي جرحاً وتعديلاً ، ولذا فإن إيراد القرائن المرجحة في ترجمة راوٍ مذكورٍ في هذا البحث قد لا يقتضي الحكم عليه ؛ لأن الحكم يحتاج إلى دراسة شاملة للراوي جرحاً وتعديلاً في حين تدفع القرينة المستدل بها التعارض في جانب من الأقوال المتعارضة في الراوي .

٨ - أرقم القرائن والتطبيقات أرقاماً متسلسلة في جميع البحث حتى تسهل الإحالة عليها.

والله تعالى أسأل أن يحفظ ولاة أمرنا ويجزيهم خير الجزاء على اهتمامهم الكبير المتواصل بالسنة وعلومها ، وعلوم الشريعة الإسلامية .

كما أسأله جل ثناؤه العون والسداد في هذا البحث وجميع أموري ، وأن ينفع بها الإسلام والمسلمين وأن يغفر لي ولوالدي ولذوي أرحامي ولعموم المسلمين .

والحمد لله رب العالمين .

التمهيد : ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : معنى موجز للتعديل :

التعديل ، **لغة** : من عَدّل يَعْدِل تَعْدِيلاً ، قال أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): «عدل: العين والدال واللام، أصلان صحيحان ، لكنهما متقابلان ، أحدهما: يدل على استواء والآخر يدل على اعوجاج ، فالأول : العَدْل من الناس : المرضي المستوي الطريقة ، يقال: هذا عَدْل ، وهما عَدْل والعَدْل : نقيض الجور»[(١)].

اصطلاحاً: ثناء مؤثر في الراوي يقتضي قبول روايته، قال ابن الأثير: «التعديل: وصف متى التحق بهما - أي الراوي والشاهد - اُعتبر قولهما ، وأُخذ به»[(٢)].

المطلب الثاني : معنى موجز[(٣)] للقرائن :

لغة: جمع قرينة، فعيلة بمعنى مفعولة من الاقتران والمصاحبة، من: قرن يقرن قرناً فهو قرين ومقرون وقارن، والجمع: قرون، والقرن: الحبل يُقرن - يُوصل - به شيئان ، والوصل بينهما، والمصاحب، والمساوئ، والتابع، قال ابن فارس: «قرن: يدل على جمع شيء إلى شيء، والقِران: الحبل يُقْرن به شيئان، والقَرَن: الحبل، والقِرْن: قِرْنك في الشجاعة، والقَرْن: مثلك في السن، ومُقْرِن له، أي: مُطيق له، والقَرِينة: نفس الإنسان، كأنهما قد تقارنا وقَرِينة الرجل: امرأته. والأصل الآخر: القَرْن للشاة وغيرها، وهو: ناتئ قوي وبه يُسمى على معنى التشبيه: الذوائب قُرُونا»[(٤)].

اصطلاحاً: جمع قرينة، وقرينة الترجيح، هي: الصارف المؤثر التابع المتمم للمراد

---

(١) **معجم مقاييس اللغة** ، مادة عدل ٤/ ٢٤٦ .

(٢) **مقدمة جامع الأصول** ١/١٢٦ .

(٣) قد فصلت معنى القرائن في أول بحوثي التي ألفتها في هذا الباب، وأشرت إليها هنا في ص٣.

(٤) **معجم مقاييس اللغة** ، مادة قرن ٥/٧٦.

جرحاً وتعديلاً[1]، وهذا يشمل: كل صارف كلي أو جزئي يُحتاج إليه عند ترجيح الجرح أو التعديل وتقييده بالتبعية والتتميم يُخرج: ألفاظ الجرح والتعديل وما في حكمها ؛ لأنها تستقل بذاتها في النص على المراد من حيث الأصل، بينما تعتبر قرينة الترجيح مكملة للمراد بالجرح أو التعديل القائمين وتابعة لهما عند حاجتهما إليها ، والمقصود هنا القرائن المؤثرة ؛ لأنه لا فائدة لغير المؤثرة التي حال مانع من تأثيرها .

المبحث الأول : القرائن المتعلقة بمنهج الناقد :

المقصود هنا تلك القرائن المتعلقة بمناهج الجرح الخاصة التي اشتهر بها بعض النقاد المتشددين بحيث لا تُؤثر في ضبط الراوي مطلقاً أو لا تُؤثر فيه من حيث الجملة ، وكذا مناهج النقاد الخاصة بألفاظ مشهورة في الجرح استعملوها غالباً أو كثيراً في غير الجرح ، فكأنها عندهم من قبيل المشترك اللفظي المستعمل في الجرح وغيره ، مثل :

[١] القرينة الأولى : شهرته بتجهيل الثقات الذين لا يعرفهم :

يحكم الأئمة النقاد على الرواة بمصطلحات دقيقة المعنى تبين أحوال الرواة ، وتُظهر مدى معرفة النقاد بهم ، ولذا فإن الناقد منهم إذا لم تكن له معرفة بالراوي ولا مروياته قال فيه : «لا أعرفه» ولا يحكم عليه بالجهالة ؛ لأنها مبنية على سبر مرويات الراوي . قال الحافظ ابن حجر : «من عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم : لا نعرفه ، أو لا نعرف حاله ، وأما الحكم عليه بالجهالة فمعنى زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف»[2] ، لكن إذا لم يوقف على تعديل معتمد للراوي

---

(١) تقدم في ص٨٩ أن هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال ، ولذا جاء التعريف مستنبطاً من التطبيقات نفسها في ضوء كلام النقاد .

(٢) **اللسان** ١ / ٥٤٨ ؛ ترجمة إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفّار النحوي .

فلا فرق بين هذا الحكم والحكم عليه بالجهالة فمن لم يعرفهم الأئمة النقاد لا تفيده معرفة غير نقاد المحدثين.

وقد اشتهر قلة من المتكلمين في الرواة بتجهيل الرواة الذين لا يعرفونهم نتيجة تسرعهم ، مع أن هؤلاء الرواة ثقات ، وممن عُرف بذلك ابن حزم ، وأبو الحسن ابن القطان ، وعبد الحق الإشبيلي ، فهؤلاء إذا حكموا بالجهالة يجب التأني في حكمهم، ولا يُقتصر عليه إلا بعد البحث التام، والاستقراء الشامل لحال الراوي ، ولا عبرة لصنيعهم إذا وقف على تعديل معتبر للراوي حتى ولو اتفقوا على تجهيله؛ لأن ابن القطان وعبد الحق يقلدان ابن حزم فيه ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (١) :

في ترجمة: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن أبي علي الصفار النحوي صاحب المبرد (ت ٣٤١هـ)، حيث قال فيه ابن حزم: «مجهول»[١].

وصنيعه محل تأمل ؛ لأنه مشهور بتجهيل الرواة الذين لا يعرفهم ، وهو بذلك يُخالف طريقة النقاد المتقدمة المعتبرة عند المحدثين ، وقال الحافظ ابن حجر : «هذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره ، ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم لا نعرفه»[٢] .

وإسماعيل ثقة إمام مشهور، روى عنه الدارقطني وابن مَنْده والحاكم ، ووثقوه[٣].

وقال الحافظ ابن حجر فيه : «الثقة الإمام ، انتهى إليه علو الإسناد»[٤] .

(١) **المحلى** ٢٩٦/٩ .

(٢) **لسان الميزان** ٤٣٢/١ .

(٣) **تأريخ بغداد** ٣٠٢/٦ .

(٤) **لسان الميزان**/٤٣٢.

التطبيق رقم (٢) :

في ترجمة : داود بن حماد بن فرافصة البلخي ، حيث قال فيه أبو الحسن ابن القطان : «حاله مجهولة»[١] .

وصنيعه محل تأمل ، وهو معروف بتجهيل الثقات ، وداود قد روى عنه الإمام أبو زرعة الرازي[٢] وكان لا يحدث إلا عن ثقة ، قال الحافظ ابن حجر : «روى عنه أبو زرعة ، وأحمد بن سلمة النيسابوري ، والحسن بن سفيان ، وغيرهم ، وقال ابن القطان : حاله مجهولة ، قلت : بل هو ثقة فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدث الا عن ثقة»[٣].

التطبيق رقم (٣) :

في ترجمة : سعيد بن حيان التيمي الكوفي ، حيث قال فيه أبو الحسن ابن القطان : «لا تُعرف له حال ، ولا يُعرف من روى عنه غير ابنه»[٤] .

وهذا حكم بالجهالة ؛ لأنه لم يُقيد عدم المعرفة بنفسه، فلم يقل: «لا أعرفه» ، ولذا فإن الحافظ ابن حجر أورد نتيجة كلام ابن القطان فقال : «لم يقف ابن القطان على توثيق العجلي فزعم أنه : مجهول»[٥].

و سعيد قد قال فيه العجلي : «ثقة»[٦] .

---

(١) **بيان الوهم** ٩٦٦ .

(٢) **الجرح والتعديل** ٣ / ٤٠٩ .

(٣) **لسان الميزان** ٤١٦/٢.

(٤) **بيان الوهم** ٢٠٥٧ .

(٥) **تهذيب التهذيب** ١٧/٤.

(٦) **ترتيب ثقات العجلي** ٥٣٨ .

[٢] **القرينة الثانية : تركه الرواية عمن أجاب في المحنة خوفاً :**

فمن قرائن ترجيح التعديل أن يكون الناقد ممن عُرف بالإعراض عن أحاديث من أجاب في المحنة خوفاً .

وهذا منهج خاص ببعض النقاد كالإمام أحمد ، والحافظ أبي جعفر محمد بن داود بن صَبِيح المِصِّيصي ، وقد صنعا ذلك مع ثقات حفاظ ونقاد ، والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد أنه لا يُقتدى بهم فيما فعلوا ولو كان خوفاً ؛ لأن بإجابة العلماء في هذا الباب ونظائره تضل العامة، وقد يخفى على بعض العامة أنهم أجابوا مكرهين ، قال بشر بن الحارث : «وددت أن رؤوسهم خضبت بدمائهم ، وأنهم لم يجيبوا»[١] .

و من تطبيقاته :

التطبيق رقم (٤) :

في ترجمة: محمد بن العلاء بن كُريب الهمداني أبي كُريب الكوفي الحافظ، وإسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي أبي معمر الهروي الحافظ ، حيث أعرض الإمام أحمد عن مروياتهما .

ولم يُؤثر ذلك في ضبطهما ؛ لأن الإمام صنع ذلك من أجل إجابتهما في المحنة ، مع أنهما أجابا خوفاً . قال حجاج بن الشاعر : «سمعت أحمد بن حنبل يقول : لو حدثت عن أحد ممن أجاب في المحنة لحدثت عن اثنين أبو معمر وأبو كُريب، أما أبو معمر فلم يزل بعدما أجاب يذم نفسه على إجابته ويحسن أمر من لم يجب ويغبطهم ، وأما أبو كُريب فأجرى عليه دينارين وهو محتاج فتركهما لما علم أنه أجرى لذلك»[٢] .

---

(١) **سير أعلام النبلاء** ١١/٣٢٣ .

(٢) **تهذيب الكمال** ٢٦/٢٤٦ ، **بحر الدم** ٣٨١ .

التطبيق رقم (٥) :

في ترجمة : عبد الملك بن عبد العزيز أبي نصر التمار ، حيث لم يُحدث عنه الإمام أحمد ، ولم يحضر جنازته ؛ لأنه أجاب في المحنة ، مع أنه أجاب خوفاً .

وهذا كسابقه منهج خاص ببعض النقاد .

وقال الميموني: «صح عندي أنه لم يحضر أبا نصر التمار حين مات، فحسبت أن ذلك لما كان أجاب في المحنة»(١) .

وقال أبو زرعة الرازي: «كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد، ولا سعيد بن سليمان ، ورأيت في كتابه مضروباً عليهما، ولا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار ، ولا عن أبي معمر ، ولا يحيى بن معين ، ولا أحد ممن امتحن فأجاب»(٢) .

وكذا كان أبو جعفر محمد بن داود بن صَبِيح المِصِّيصي الحافظ لا يروي عمن أجاب في المحنة . قال الإمام أبوداود: «كان محمد بن داود بن صَبِيح يتفقد الرجال ، ولم يكتب عن أبي كريب لحال المحنة ، ولم يُحدث عن سعدويه ، ولا عن أبي نصر التمار ، وما رأيت رجلاً قط أعقل من محمد بن داود»(٣) .

وأبو نصر التمار أجاب خوفاً ، وقد روى عنه أبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم ، ووثقه أبو حاتم(٤) ، وأبو داود(٥) ، والنسائي(٦) ، وغيرهم ، وأخرج له مسلم .

وقال الإمام الذهبي: «أجاب خوفاً من النكال ، وهو ثقة بحاله ولله الحمد»(٧).

---

(١) **سؤالاته** ٤١٦ .

(٢) **سؤالات البرذعي** ١/٥٤٦ .

(٣) **سؤالات الآجري** ١٧٥٨ .

(٤) **الجرح والتعديل** ٥/٣٥٨ .

(٥) **سؤالات الآجري** ١٩٢٤ .

(٦) **تأريخ بغداد** ١٠/ ٤٢١ .

(٧) **سير أعلام النبلاء** ١٠/٥٧٣ .

التطبيق رقم (٦) :

في ترجمة : يحيى بن معين العالم الثبت الحجة ، حيث تقدم في التطبيق السابق أن الإمام أحمد أعرض عن مروياته بعد إجابته في الفتنة .

وصنيعه لا يُؤثر في الضبط ، قال الذهبي : «إنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه ويحيى فقد قفز القنطرة بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي رحمه الله»[١] .

وقال أيضاً : «هذا أمر ضيق ، ولا حرج على من أجاب في المحنة ، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية[٢] ، وهذا هو الحق ، وكان يحيى رحمه الله من أئمة السنة فخاف من سطوة الدولة وأجاب تقية»[٣].

وكلام الذهبي في هذه الحال لا يخلو من تأمل ، ولو صنع ذلك الجميع لاندرس الحق والذي يظهر أنه من باب فروض الكفاية ، بحيث إن قام به من يكفي كان لغيرهم رخصة .

[٣] القرينة الثالثة : تركه الرواية عن أهل الرأي :

قد يعرض الناقد عن أحاديث الراوي ؛ لأن الراوي من أهل الرأي ، ويكون هذا منهجاً خاصاً بالناقد، كالإمام أحمد وبعض النقاد، فقد قال أبو بكر محمد بن الحسن بن طَرِيف الأعين : «سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تكتب عن أحد منهم ولا كرامة لهم ، يعني أصحاب أبي حنيفة»[٤] .

---

(١) **ميزان الاعتدال** ٢٢٢/٧ .

(٢) يشير إلى قول المولى عز وجل: ﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ سورة النحل ، الآية : ١٠٦.

(٣) **سير أعلام النبلاء** ٨٧/١١ .

(٤) **الكامل في ضعفاء الرجال** ١٧٤/٦ ؛ ترجمة محمد بن الحسن أبي عبد الله الشيباني صاحب الرأي.

وكان الإمام أحمد مع كراهيته للرأي ، وإعراضه عن أصحابه إلا أنه كان يُنصفهم فلا يجرحهم بالقول، وإنما يكتفي عملياً بعدم التحديث عنهم ، فعندما سُئل عن : إبراهيم بن خالد أبي ثور الكلبي البغدادي الإمام الفقيه الثقة ، قال فيه : «لم يبلغني عنه إلا خيراً إلا أنه لا يعجبني الكلام الذي يصيرونه في كتبهم»[١] .

وعلّق الإمام الذهبي على كلام الإمام أحمد بقوله : «قد كان أحمد يكره تدوين المسائل ويحض على كتابة الأثر»[٢] .

وقال أبو بكر الأعين : «سألت أحمد عنه – يعني أبي ثور – ؟ فقال : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة ، وهو عندي في مسلاخ الثوري»[٣] .

وسُئل الإمام أحمد عن: أبي المنذر أسد بن عمرو البَجَلي الكوفي، وأبي يوسف يعقوب ابن إبراهيم القاضي ، فقال: «كان صدوقاً ، وأبو يوسف صدوق ، ولكن أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يُروى عنهم شيء»[٤] .

ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٧) :

في ترجمة : مُعلَّى بن منصور الرازي ، حيث لم يكتب الإمام أحمد عنه ؛ لأنه من أهل الرأي وهو منهج خاص بالإمام وببعض النقاد ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : «سمعت أبي يقول : قيل لابن حنبل : كيف لم تكتب عن المُعلَّى بن منصور الرازي ؟ فقال: كان يكتب الشروط ومن كتبها لم يخل من أن يكذب»[٥].

---

(١) **تأريخ بغداد** ٦/٦٦ .

(٢) **سير أعلام النبلاء** ١٢/٧٥ .

(٣) **تذكرة الحفاظ** ٢/٥١٣ .

(٤) **العلل ومعرفة الرجال** ٥٣٣٢ .

(٥) **الجرح والتعديل** ٨/٣٣٤ .

وقال أبو داود : «قال يحيى بن معين : مُعلَّى ثقة ، وكان أحمد بن حنبل لا يروي عنه؛ لأنه كان ينظر في الرأي»[1]، وقد وثقه الإمام ابن معين[2] ، وعلي بن المديني ، وغيرهما .

وقال أبو زرعة : «رحم الله أحمد بن حنبل بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المُعلَّى بن منصور كان يحتاج إليها ، وكان المُعلَّى أشبه القوم بأهل العلم ، وذلك أنه كان طلابة للعلم ورحل وعُني به ، فصبر أحمد عن تلك الأحاديث ولم يسمع منه حرفاً، وأما علي ابن المديني وأبو خيثمة وعامة أصحابنا سمعوا منه ، والمُعلَّى صدوق»[3] .

وقوله : «أشبه القوم» يعني : أهل الرأي ، قاله الذهبي[4] .

[٤] القرينة الرابعة : تضعيفه الراوي بسبب التفرد والإغراب غير المؤثر ، أو وصفه بلفظ: "المنكر" :

الإغراب والتفرد منه ما يُؤثر فيضعف به الراوي ، ويُحكم عليه بالنكارة ، ومنه ما لا يُؤثر في تعديله ، بل إنه في حالة دليل على زيادة إتقان الراوي المكثر ، وطول صحبته لشيوخه ، وتميزه عن أقرانه وإحاطته بما لم يتمكنوا منه ، ولهذا ضوابط معروفة عند أهل الفن .

ويرتبط مصطلح : «المنكر» بمصطلح : «التفرد» ، وكلاهما يُستعمل وصفاً للراوي ومروياته أو حكماً عليهما ، ويتحدد الوصف والحكم بحسب حال الراوي ،

(١) **السنن** ١/٨٣/ ٣٠٩ .

(٢) **تاريخ الدارمي** ٨١٦ .

(٣) **سؤالات البرذعي** ٧١٨/١.

(٤) **سير أعلام النبلاء** ٣٦٧/١٠ .

وعدد مروياته ومقدار التفرد ، وبحسب القرائن المعتبرة في صحة التفرد ، أو ضعفه ، ولذا فإن له أنواعاً من حيث تأثيره :

الأول : مؤثر مطلق يضعف به الراوي إذا كان هو الغالب على مروياته ، ويُحكم على صاحبه بأنه منكر الحديث ، ومتروكه .

الثاني : مؤثر مقيد تضعف به المرويات التي تفرد بها الراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده وتُسمى تفرداته هذه : مناكير .

وهذا النوع غير مؤثر في الراوي من حيث الجملة ؛ لأن المكثر الثقة، أو الصدوق قد يغرب .

الثالث : غير مؤثر في الراوي ولا في مروياته التي تفرد بها ، وهو الحاصل للراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده ، وصحة ما تفرد به .

ويُسمى: الصحيح الغريب، وهذا يكون لمن فوق الثقة أو الثقة الذي تدل القرائن المعتبرة على صحة ما تفرد به كل واحد منهما عن شيخ مكثر، كطول الصحبة بأن يكون راوية شيخه، أو الاختصاص بمجلس سمع فيه ما لم يسمع غيره، أو كثرة الرحلة بحيث أحاط بما لم يتمكنوا منه وخلت هذه التفردات من موانع قبولها كأن تعارض هذه القرائن بأقوى منها تنفي ثبوت هذه التفردات وتدل على وهم راويها .

وهذا النوع دليل على زيادة إتقان الراوي المكثر، وتميزه عن أقرانه، قال الإمام أبو حاتم : «يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه ،وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة ، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم»[1] .

وقال الحافظ ابن رجب: «إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر ، فإن كان المتفرد ثقة حافظاً: فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة

(١) **الجرح والتعديل** ١/٣٥١ .

في الأسانيد أو في المتون ... ويُقوي قبول قوله إذا كان المروي عنه واسع الحديث .. فإن كان المتفرد سيء الحفظ ، فإنه لا يُعبأ بتفرده ، ويحكم عليه بالوهم»[1] .

وقال الإمام الذهبي : «من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ، ولا انفرد بما لا يتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته ، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ، ووهمه في الشيء فيعرف ذلك فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون ، كل واحد عنده ما ليس ثم للآخر من العلم .

وما الغرض هذا ؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث ، وإن تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث .

ثم ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب ، يُقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع»[2] .

والحاصل أن الأئمة النقاد استعملوا : «المنكر» في الحكم على صنيع المتفرد من النوع الأول والثاني ، وصنيع المتفرد إذا خالف الأوثق والأكثر - وهذا من باب أولى - ، وصنيع المتفرد المخالف في النوع الثالث وهو : «الشاذ» إذا كانت حاله لا تحتمل تفرده ، ولم تصح تفرداته بالقرائن المعتبرة السالمة من معارضٍ أقوى .

(١) **شرح العلل** ٢/٨٣٨ .

(٢) **ميزان الاعتدال** ٣ / ١٤٠، ١٤١ ؛ ترجمة علي بن المديني ، وقد تقدم في تطبيق رقم : ٨ .

والحكم على الراوي بأن له مناكير ليس جرحاً مطلقاً في جميع الحالات ، قال الإمام الذهبي : «ما كل من روى المناكير يضعف»[1] .

وقد يسلك بعض النقاد منهجاً متشدداً في مسألة الإغراب والتفرد ، حيث يضعفون به الراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده ، أو تدل القرائن المعتبرة على صحة تفرده ، وهم بذلك يُخالفون طريقة النقاد المثلى المفصلة التي تربط الحكم فيه بحسب حال الراوي، وعدد مروياته ومقدار التفرد، وبحسب القرائن المعتبرة في صحة التفرد، قال الحافظ ابن حجر: «مما ينبغي أن يتوقف فيه إذا جرح الرجل بكونه أخطأ في حديث أو وهم أو تفرد ، ولا يكون ذلك جرحاً مستقراً، أو لا يُرد به حديثه»[2] .

والإمام العقيلي ممن عُرف بهذا المنهج المتشدد ، وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر ، فقال : «العقيلي يضعف أحياناً بالمخالفة في الإسناد أو الإغراب»[3].

ومن تطبيقاته عنده :

التطبيق رقم (٨) :

في ترجمة : علي بن عبد الله بن جعفر بن المديني الحافظ الناقد ، حيث أورده الإمام العقيلي في الضعفاء ، وقال فيه : «جنح إلى ابن أبي دُؤَاد والجهمية ، وحديثه مستقيم إن شاء الله» وذكر له حديثاً أغرب فيه[4] .

وصنيع العقيلي محل تأمل من وجهين ، أحدهما : أن الثقة قد ينفرد ، وقد يكون ما تفرد به صحيحاً، والآخر : أن علي بن المديني أجاب خوفاً ثم تاب ، قال

(١) **ميزان الاعتدال** ١ / ١١٨ : ترجمة أحمد بن عتاب المروزي .

(٢) **لسان الميزان** ١/١٠٩ .

(٣) **اللسان** : ترجمة زكريا بن يحيى بن الخطاب الطائي ٢/ ٤٨٩ .

(٤) ٣/٢٣٥ .

الإمام الذهبي : «قد كان ابن المديني خوافاً في مسألة القرآن مع أنه كان حريصاً على إظهار الخير ، وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها»[1] .

وقال أيضاً : «أفما لك عقل يا عقيلي ؟! أتدري فيمن تتكلم ؟! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ، ولنزيف ما قيل فيهم ، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ، ولا انفرد بما لا يتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ، ووهمه في الشيء فيعرف ذلك ، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون ، كل واحد عنده ما ليس ثم للآخر من العلم ، وما الغرض هذا ؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث ، وإن تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث ، ثم ما كل أحد فيه بدعة ، أو له هفوة ، أو ذنوب يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة ، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم ، فزن الأشياء بالعدل والورع .

وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن بل لعله فرد زمانه في معناه»[2] .

---

(١) **ميزان الاعتدال** ٣ / ١٣٩ ، ١٤٠.

(٢) المصدر السابق ٣/١٤٠، ١٤١ .

ومن تطبيقاته التي يترجح فيها تعديل الراوي من حيث الجملة :

التطبيق رقم (٩) :

في ترجمة : الحسن بن سَوَّار البغوي الخرساني المَرُّوذي ، حيث أنكروا عليه حديثاً ، ووثقوه في الجملة ، فقد قال أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي السُّلَمي[1]: «حدثنا الحسن ابن سَوّار البغوي ، قال : حدثنا عكرمة بن عمار اليمامي : عن ضَمْضَم بن جَوْس : عن عبد الله بن حنظلة بن الراهب ، قال : "رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت على ناقة لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك" ، قال أبو إسماعيل : ألقيت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل ، فقال: أما الشيخ فثقة ، وأما الحديث فمنكر ، قال : وهذا الحديث رواه قُرَّان بن تَمَّام : عن أيمن بن نائل: عن قدامة بن عبد الله الكلابي: عن النبي عليه السلام هكذا ، ولم يتابع عليه قُرَّان ، ورواه الناس عن أيمن بن نائل : الثوري وجماعة ، عن قدامة بن عبد الله : "رأيت النبي عليه السلام يرمي جمرة العقبة على ناقة" ، بهذا اللفظ»[2] .

وفي رواية قال الإمام أحمد : «هذا الشيخ ثقة ثقة ، والحديث غريب ، ثم أطرق ساعة، وقال : أكتبتموه من كتاب ؟ قلنا : نعم»[3] .

وكذا أنكره الإمام ابن المديني ، والبخاري ، والعقيلي ، وغيرهم : قال الإمام أبو عيسى الترمذي : «سألت محمداً - يعني البخاري - عن حديث الحسن بن سَوّار: عن عكرمة بن عمار ؟ فقال محمد : رأيت أبا قدامة يعرض هذا الحديث على علي بن عبد الله - بن المديني - فدفعه علي يعني أنكره ، وقال محمد : وقد كتب به

(١) ثقة ، قاله الدارقطني ، **سؤالات الحاكم** ١٧٥ ، ٥٢٦ .

(٢) **ضعفاء العقيلي** ٢٢٨/١ .

(٣) **تأريخ بغداد** ٣١٨/٧ .

الحسن بن سَوّار إلي ، وكأن محمداً لم يعرف هذا الحديث »[1] .

وقال العقيلي : «لا يتابع الحسن بن سَوّار على هذا الحديث ، وقد حدث أحمد بن منيع وغيره عن الحسن بن سَوّار هذا ، عن الليث بن سعد وغيره أحاديث مستقيمة ، وأما هذا الحديث فهو منكر .... وقد رُوي عن النبي عليه السلام أنه كان على بعير بغير هذا الإسناد بإسناد صالح»[2] ، وقال الحافظ ابن عدي : «هذا بهذا الإسناد لم يحدث به عن عكرمة بن عمار غير الحسن بن سَوّار»[3] .

والحاصل أن المستنكر عليه أنه لم يتابع على هذا الإسناد ، وقوله في المتن : «يطوف بالبيت على ناقة»؛ لأن المحفوظ إسناد آخر ، وبلفظ : «يرمي جمرة العقبة على ناقة» ،قال الإمام الذهبي فيه : «ثقة أنكر عليه حديثه: عن عكرمة بن عمار : عن ضَمْضَم : عن عبد الله بن حنظلة : "رأيت رسول الله ﷺ يطوف لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك" ، والمحفوظ حديث أيمن : عن قدامة بن عبد الله : "رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة" فذكره وقد شذ قُرَّان بن تَمَّام فرواه عن أيمن : عن قدامة فقال فيه : "يطوف كالأول"»[4] .

التطبيق رقم (١٠) :

في ترجمة : عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي ، حيث وثقوه ، وأنكروا عليه تفرده عن عطاء ابن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «الرجل أحق بشفعته يُنتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً»، وفي رواية: «الجار» .

وقد عدوا هذا التفرد من أوهامه واحتملوه له ؛ لأنه مكثر معروف بالضبط

(١) **ترتيب علل الترمذي** للقاضي ١/٣٨٤/١٣٥.

(٢) ضعفاء العقيلي ١/٢٢٨.

(٣) **الكامل** ٦/٤٨٣ ؛ ترجمة عكرمة بن عمار .

(٤) **ميزان الاعتدال** ٢/٢٤١.

والإتقان ووثقوه إلا شعبة ويحيى القطان، فقد تشددا وتركا الرواية عنه : من أجل هذا الحديث الذي أخطأ فيه .

فقد قال الثوري وابن المبارك فيه : «ذاك ميزان»[١]، وقال الثوري : «ثقة متقن»[٢]، وقال جرير : «كان المحدثون إذا وقع بينهم الاختلاف في الحديث سألوا عبد الملك بن أبي سليمان وكان حكمهم»[٣]، وقال العجلي : «ثقة ثبت في الحديث ، وكان راوية عطاء بن أبي رباح»[٤] وقال الحافظ ابن عمار : «ثقة حجة»[٥] ، وقال الإمام أحمد : «قال شعبة في حديث عبد الملك ابن أبي سليمان : عن عطاء : عن جابر: عن النبي ﷺ: "في الشفعة" : أخر مثل هذا ودمّر»[٦] ، وقال الإمام أحمد فيه : «ثقة»[٧] ، وفي رواية : «كان يُعد من الحفاظ»[٨] وقال عن حديثه في الشفعة : «هذا حديث منكر»[٩]، وفي رواية: «هذا حديث منكر وعبد الملك ثقة»[١٠]، وقال أبو داود : «قلت لأحمد : عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال : ثقة قلت : يخطئ ؟ قال : نعم ، وكان من أحفظ أهل الكوفة ، إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء»[١١].

---

(١) **تأريخ بغداد** ٣٩٦/١٠ .

(٢) المصدر السابق ٣٩٥/١٠ .

(٣) **الجرح والتعديل** ٣٦٧/٥ .

(٤) **ترتيب الثقات** ١٠٣٢ .

(٥) **تأريخ بغداد** ٣٩٣/١٠.

(٦) العلل ١٢٩٢ .

(٧) المصدر السابق ٨٥٧ .

(٨) المصدر السابق ٣٢٧١ .

(٩) المصدر السابق ٢٢٥٦.

(١٠) **ميزان الاعتدال** ٤٠٠/٤ .

(١١) **سؤالاته** ٣٥٨ .

وقال عبد الله : «ذكر أبي : حديث وكيع : عن شعبة : عن عبد الملك بن أبي سليمان: عن عطاء: عن جابر: عن النبي ﷺ : "في الشفعة"، قال: ليس هو في كتاب غُنْدَر»[١] ، يُشير إلى أن عبد الملك لم يتابعه أصحاب عطاء لا سيما غُنْدَر ؛ لأنه كتب حديث عطاء، وقال أبوزرعة الدمشقي: «سمعت يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل يقولان في حديث عبد الملك بن أبي سليمان : عن عطاء : عن جابر : عن النبي ﷺ "في الشفعة" - قالا لي - : قد كان يُنكر عليه ، وسمعت أحمد ، ويحيى يقولان : كان عبد الملك بن أبي سليمان ثقة»[٢] ، وقال الحسين بن حبان : «سُئل أبو زكريا يحيى ابن معين: عن حديث عطاء: عن جابر: عن النبي ﷺ "في الشفعة"، فقال : هو حديث لم يُحدث به أحد إلا عبد الملك بن أبي سليمان: عن عطاء ، وقد أنكره عليه الناس، ولكن عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله، قلت له: تكلم شعبة فيه ؟ قال : نعم ، قال شعبة: لو جاء عبد الملك بآخر مثل هذا الحديث لرميت بحديثه»[٣] .

وقال الإمام البخاري : «لا أعلم أحداً رواه عن عبد الملك بن أبي سليمان ، وهو حديثه الذي تفرد به ويروى: عن جابر: عن النبي ﷺ خلاف هذا»[٤] .

وقال الإمام الترمذي : «إنما ترك شعبة عبد الملك لهذا الحديث ؛ لم يجد أحداً رواه غيره وعبد الملك ثقة عند أهل العلم ، ويروى: عن ابن المبارك : عن سفيان الثوري أنه قال : "عبد الملك ابن أبي سليمان ميزان"، يعني في العلم»[٥] ، وقال المنذري : «جعله بعضهم رأياً لعطاء أدرجه عبد الملك في الحديث»[٦] .

---

(١) العلل ٥٩٩ .

(٢) تاريخ أبي زرعة ١١٦٩.

(٣) تأريخ بغداد ٣٩٣/١٠ .

(٤) علل الترمذي تريب أبي طالب ٢٢٩ .

(٥) المصدر السابق تريب أبي طالب ٢٢٩.

(٦) ١٧٢/٥ .

التطبيق رقم (١١) :

في ترجمة : بُريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، حيث ذكر الإمام أحمد أن له مناكير. قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: طلحة بن يحيى أحب إلي من بُريد بن أبي بردة: بُريد يروي أحاديث مناكير، وطلحة حدث بحديث: "عصفور من عصافير الجنة" .

حدثني أبي قال : حدثنا ابن فُضيل : عن العلاء أو حبيب بن أبي عمرة ، قال أبي : ما سمعه إلا من طلحة يعني ابن فُضيل»[١] .

والذي يظهر أن الإمام أحمد استعمل لفظ المنكر هنا في الغرائب الأفراد التي إن ضرت قُيد الجرح بها ، ولا تضعف الراوي من حيث الجملة ؛ لأنه قيد النكارة بأحاديث من مرويات الراوي ولم يطلقه على الراوي ، قال ابن عدي : «قد اعتبرت حديثه ، فلم أر فيه حديثاً أنكره ، وأنكر ما روى هذا الحديث الذي ذكرته : «إذا أراد الله عز وجل بأمة خيراً قبض نبيها قبلها» ، وهذا طريق حسن ، ورواته ثقات ، وقد أدخله قوم في صحاحهم ، وأرجو أن لا يكون ببريد هذا بأسٌ»[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر في بُريد : «احتج به الأئمة كلهم ، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[٣] ، يعني أنه يستعمله في الوصف لا الحكم .

وقد وثقه الإمام ابن معين[٤] ، والعجلي[٥] ، والترمذي[٦] ، وقال ابن معين في

---

(١) **العلل ومعرفة الرجال** ١٣٨٠ .

(٢) **الكامل** ٦٢/٢ .

(٣) **هدي الساري** ٤١٢ .

(٤) **الدوري** ٣٠٧٨ .

(٥) **ترتيب الثقات** ٢٤٤/١.

(٦) **السنن** ١٢٨/٤ / ١٥٥٩.

رواية : «ليس به بأس»[١] ، وكذا قال النسائي في رواية[٢].

وقال الإمام البخاري[٣] ، والنسائي[٤] ، وأبو زرعة[٥] : «ليس بذاك القوي» ، وقال أبوحاتم : «يكتب حديثه وليس بالمتين»[٦] .

التطبيق رقم (١٢) :

في ترجمة : محمد بن إبراهيم الحارث التيمي المديني ، حيث قال فيه الإمام أحمد : «في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير أو منكرة»[٧] .

وهذا كسابقه ، قال الحافظ ابن حجر : «وثقه ابن معين ، والجمهور ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وروي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال :" سمعت أبي يقول وذكره : في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير"، قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك ، وقد احتج به الجماعة»[٨].

التطبيق رقم (١٣) :

في ترجمة : يزيد بن عبد الله بن خُصَيفة المدني ، حيث قال أبو عُبيد الآجُرِّي عن أبي داود : «قال أحمد : منكر الحديث»[٩] .

(١) **الدوري** ٥٠١١ .

(٢) **تهذيب التهذيب** ٣٧٧/١ .

(٣) **الكامل** ٦٢/٢.

(٤) **الضعفاء والمتروكين** ٧٣ .

(٥) **البرذعي** ٣٦١/١ .

(٦) **الجرح والتعديل** ٤٢٦/٢ .

(٧) **العلل ومعرفة الرجال** ١٣٥٥ .

(٨) **هدي الساري** ٤٣٧ .

(٩) **تهذيب التهذيب** ٢٩٧/١١ .

ويرى الحافظ ابن حجر أن ذلك كسابقه . فقال : «هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عُرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خُصَيفة مالك ، والأئمة كلهم»[1] ، كذا قال وهو محل تأمل: لأن الإمام أحمد، وغيره من النقاد يقولون فيمن له غرائب وأفراد تحتمل : «له مناكير» ، والأسلم أن يرد الحافظ ابن حجر رواية الآجُرِّي بأنها شاذة ؛ لمخالفتها نقل الأكثر عن الإمام أحمد، والمؤيد بثناء النقاد على يزيد، ففي رواية عبد الله عن أبيه أنه قال: «ما أعلم إلا خيراً»[2] .

وقال أبو بكر الأثرم : «سألت أبا عبد الله عن يزيد بن خصيفة ؟ فقال : ثقة ثقة»[3].

ووثقه ابن معين[4] ، وأبو حاتم[5] ، والنسائي[6] ، وزاد ابن معين : «حجة»[7] .

التطبيق رقم (١٤) :

في ترجمة: عبد الرحمن بن أبي الموالي المدني أبي محمد، حيث قال أبو طالب: «سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن أبي الموالي ؟ قال : عبد الرحمن لا بأس به ، قال: كان محبوساً حين هزم هؤلاء يروي حديثاً لابن المنكدر : عن جابر : عن النبي ﷺ : "في الاستخارة" ، ليس يرويه أحد غيره هو منكر ، قلت : هو منكر ؟!

---

(١) هدي الساري ٤٥٣.
(٢) العلل ٣٢٣٢ .
(٣) الجرح والتعديل ٢٧٤/٩.
(٤) الدوري ٣٤٧ .
(٥) الجرح والتعديل ٢٧٤/٩.
(٦) تهذيب التهذيب ٢٩٧/١١.
(٧) هدي الساري ٤٥٣.

قال : نعم ليس يرويه غيره لا بأس به ، وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون : "ابن المنكدر: عن جابر"، وأهل البصرة يقولون: "ثابت: عن أنس"، يحيلون عليهما »[1].

وقال الحافظ ابن حجر : «هو من أفراده ، وقد أخرجه البخاري ، والخطب فيه سهل»[2] .

والذي يظهر أن الإمام أحمد لم يرد مجرد الوصف بالتفرد هنا، وإنما أراد الحكم بالتفرد المنكر المردود، بدليل قوله: «أهل المدينة إذا كان حديث غلط .....» مشيراً إلى أن هذا الإسناد مدني وقد سلك به ابن أبي الموالى طريق الجادة المشهورة، والتي قد يسلكها من لا يحفظ ، وقرينة تفرده عن شيخه المكثر ، بهذا الإسناد: عن جابر مظنة الوهم ، وأنه لم يحفظ إسناده ، فمن أين له هذا الإسناد الذي لم يظفر به بقية أصحاب شيخه ابن المنكدر؟! لا سيما وأن ابن المنكدر إمام واسع الرواية ، كانت إليه الرحلة في وقته ، وحَكَم الإمام أحمد على الراوي بقوله : «لا بأس به» أي من حيث الأصل بحيث يُقيد الجرح بأوهامه اليسيرة التي لا تحطه إلى مرتبة الضعيف .

هذا ما يتعلق بمراد الإمام أحمد ، وأما الحديث فقد أخرجه الناقد الجهبذ الحافظ الإمام البخاري ، في صحيحه: عن قتيبة بن سعيد : عن عبد الرحمن بن الموالي : عن محمد بن المنكدر : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : إذا همّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ،

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٣٠٧/٤ .

(٢) **هدي الساري** ٤١٩ .

وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أوقال : عاجل أمري وآجله ، فأقدره لي ويسره لي ، ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أوقال : في عاجل أمري وآجله ، فأصرفه عني وأصرفني عنه ، وأقدر لي الخير حيث كان ، ثم أرضني به ، قال : ويسمي حاجته»[١] .

وأخرجه أيضاً عن مُطَرِّفٍ بن عبد الله أبي مصعب ، عن عبد الرحمن به[٢] .

والإمام أحمد ناقد جهبذ بصير بالأحاديث وعللها ، وهو من شيوخ الإمام البخاري ، والعلة التي أشار إليها الإمام أحمد دقيقة المأخذ ، قوية الأثر .

ولم تخف على أبي عبد الله البخاري إمام النقاد وأميرهم ، وأتمهم معرفة بالأحاديث وطرقها حيث فطن إليها فأخرج الحديث في موضع ثالث من صحيحه ، فقال : «حدثني إبراهيم بن المنذر: حدثنا مَعْن بن عيسى : حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالي ، قال : سمعت محمد بن المنكدر يُحدث عبد الله بن الحسن ، يقول : أخبرني جابر بن عبد الله ....»[٣] الحديث ، وأخرجه ابن أبي شيبة بنفس القصة[٤].

فقد اشتمل هذا الطريق على حجة تدفع أثر هذه العلة عن الإسناد ، وتدل على سلامة ضبط عبد الرحمن؛ لأن في هذا الطريق قصة تفيد معرفته بما يقول ، وإتقانه وضبطه لحديثه هذا، حيث ذكر مجلس السماع الذي سمعه فيه، فقال: «سمعت محمد بن المنكدر يُحدث عبد الله بن الحسن يقول: أخبرني جابر بن عبد الله»، وهي في الوقت نفسه تفيد اختصاص عبد الرحمن بهذا المجلس الذي سمع فيه من

---

(١) (١٩ كتاب **التهجد** ، ٢٥ باب ما جاء في التطوع ، ١١٦٢) .

(٢) (٨٠ كتاب **الدعوات** ، ٤٨ باب الدعاء عند الاستخارة / ٦٣٨٢) .

(٣) (٩٧ كتاب **التوحيد** ، ١٠ باب قول الله تعالى : ﴿ **قل هو القادر** ﴾ ، ٧٣٩٠) .

(٤) **المصنف** ٥٢/٦/ ٢٩٤٠٣.

ابن المنكدر ما لم يظفر به غيره من أصحاب ابن المنكدر ، وهذه حجة قوية يستدل بها الأئمة النقاد في تصحيح الأوجه التي يُخالف فيها الثقة غيره .

وبذلك يتبين علو مرتبة الإمام أبي عبد الله البخاري ، وتقدمه في هذه الصنعة التي فاق فيها الأقران ، بل وشيوخه الأئمة النقاد ، ومن أتى بعدهم ، رحم الله الجميع.

وعبد الرحمن ، ثقة لكنه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن ، وقد وثقه الإمام ابن معين[1] والنسائي[2]، والترمذي[3] ، وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة : «لا بأس به» ، وزاد أبو زرعة : «صدوق»[4]، وقال الذهبي : «ثقة مشهور ، لكنه خرج مع محمد ابن عبد الله بن حسن»[5].

هذا وقد رُوي الحديث عن غير جابر رضي الله عنه ، فقد قال الحافظ أبو أحمد ابن عدي : «لعبد الرحمن بن أبي الموالي أحاديث غير ما ذكرت ، وهو مستقيم الحديث ، والذي أنكر عليه حديث الاستخارة وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من أصحاب النبي ﷺ كما رواه بن أبي الموالي»[6] .

وقال الإمام الترمذي - بعد أن أخرج حديث ابن أبي الموالي - : «في الباب عن عبد الله بن مسعود ، وأبي أيوب ، قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي ، وهو شيخ مدني

(١) **الكامل** ٤ / ٣٠٧ .

(٢) **هدي الساري** ٤١٩ .

(٣) **السنن** ٤٨٠ .

(٤) **الجرح والتعديل** ٥/٢٩٣.

(٥) **ميزان الإعتدال** ٤/٣٢٠ .

(٦) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٤/٣٠٧ .

ثقة روى عنه سفيان حديثاً . وقد روى عن عبد الرحمن غير واحد من الأئمة . وهو عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموالي»[1] .

[٥] **القرينة الخامسة : وصفه للراوي المُقل بلفظ : "ليس بشيء" :**

يصف الإمام يحيى بن معين الراوي المُقل غالباً بهذه العبارة وما في معناها ، ولا يُريد بها الجرح وتكون قلة المرويات قرينة صرف استعمال هذه العبارة إلى هذا المنهج الخاص ، إذا وثق هذا الراوي بمعتمد لا سيما إن كان الموثق ابن معين نفسه ، ولم تعارض بمحمل أقوى .

ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (١٥) :

في ترجمة : كثير بن شِنّظِير المازني أبي قُرَّة البصري ، حيث روى الدُّوري عن الإمام ابن معين أنه قال فيه : «ليس بشيء»[٢] .

والذي يظهر أنه أراد بيان قلة مرويات كثير بن شِنّظِير ، فقد قال الحاكم : «قول ابن معين فيه : "ليس بشيء" هذا يقوله ابن معين إذا ذُكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه: ليس بشيء، يعني: لم يسند من الحديث ما يشتغل به»[٣] .

ويؤكد ذلك أن الإمام ابن معين نفسه وثقه في موضع آخر ، قال الدارمي عن ابن معين : «ثقة» [٤] ، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : «صالح»[٥] .

وكذا قد عدله الأكثر ، فقد قال الإمام أحمد فيه : «صالح الحديث ، قد روى

---

(١) (٣ أبواب الوتر ، ١٨ باب ما جاء في الاستخارة ، ٤٨٠) .

(٢) **التاريخ** ٤٠١٤ .

(٣) **تهذيب التهذيب** ٨/٣٧٤ .

(٤) ٧١٨ .

(٥) **الجرح والتعديل** ٧/١٥٣.

عنه الناس واحتملوه»[1]، وقال ابن سعد : «كان ثقة إن شاء الله»[2] ، وقال الحافظ ابن عدي : «لكثير بن شِنْظِير من ما ذكرت ، وليس بالكثير ، وليس في حديثه شيء من المنكر ، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة»[3] ، وأخرج له البخاري حديثين ، وأخرج له مسلم أحدهما[4] .

ومراد ابن معين له نظائر أخرى كما في التالي :

التطبيق رقم (١٦) :

في ترجمة : سَلاّم بن سليمان المُزَني أبي المنذر القارئ النحوي الكوفي، أصله من البصرة ، حيث قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن الإمام يحيى بن معين : «لا شيء»[5].

والذي يظهر أن مراده قلة مرويات سَلاّم وتوسط حاله ؛ وقد جاءت رواية الدقاق مشعرة بذلك حيث يقول ابن معين فيه : «ليس بذاك»[6] ، وكذا روى ابن أبي خيثمة في موضع آخر عنه أنه قال : «لا بأس به»[7] ، وقال أبو الحسن ابن القطان – على تشدده – : «قول ابن معين فيه : "لا شيء" ، هو لفظ يقوله لمن يقل حديثه ، وإن لم يكن به بأس»[8]، ويُؤكد هذا المحمل تعديل النقاد له ، فقد قال فيه أبو حاتم –

---

(١) العلل ٢٦٨٨ ، ٨٩٥ .

(٢) **الطبقات الكبرى** ٧/٢٤٣.

(٣) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٦/٧١ .

(٤) **تهذيب التهذيب** ٨/٣٧٤ .

(٥) **الجرح والتعديل** ٤/٢٥٩.

(٦) (٣٧٩) .

(٧) **تهذيب الكمال** ١٢/٢٨٩ ، **وتهذيب التهذيب** ٤/٢٤٩ .

(٨) **بيان الوهم** ٢٤٥٤ .

وهو متشدد - : «صدوق صالح الحديث»[١] ، وقال أبو داود : «ليس به بأس ، قد أُنكر عليه حديث داود عن عاصم في القراءة»[٢]، وغيرهم[٣].

التطبيق رقم (١٧) :

في ترجمة : عبد العزيز بن المُخْتار البصري الدَّبَّاغ ، حيث قال أحمد بن زُهير ابن أبي خَيْثَمة عن الإمام ابن معين : «ليس بشيء»[٤] .

والذي يظهر أنه أراد بيان قلة مرويات عبد العزيز ، فقد قال الحافظ ابن حجر : «ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات : "ليس بشيء" يعني أن أحاديثه قليلة جداً»[٥] .

وكلام أبي الحسن ابن القطان قاله عند ترجمة سَلاّم السابقة ، وترجمة : صالح بن رُسْتُم ولفظه : «قول ابن معين فيه : "لاشيء" ، معناه فيه : أنه ليس كغيره ، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه ، فاعلم ذلك»[٦] .

ويُؤكد هذا المحمل أن الإمام يحيى بن معين وثق عبد العزيز في رواية ابن الجنيد[٧]، والدُوري[٨] وإسحاق بن منصور[٩]، وكذا وثقه أبوحاتم[١٠]، والعجلي[١١]

---

(١) **الجرح والتعديل** ٤/٢٥٩ .
(٢) **سؤالات أبي عبيد الآجري** ٤٦٣ .
(٣) **تهذيب التهذيب** ٤/٢٤٩.
(٤) **هدي الساري** ٤٢١ .
(٥) المصدر السابق ٤٢١.
(٦) **بيان الوهم** ٢٧٨٩.
(٧) (٣٨٩) .
(٨) (٣٥٨٩) .
(٩) **الجرح والتعديل** ٥/٣٩٣ .
(١٠) المصدر السابق ٥/٣٩٣ .
(١١) **ترتيب الثقات** ١١١٥ .

وقال أبو زرعة[١]، والنسائي: «لا بأس به»[٢] ، وروى له الجماعة[٣].

[٦] القرينة السادسة : حكمه على الراوي المتوسط بلفظ : " ليس بالقوي " :

يحكم الإمام النسائي غالباً[٤] بهذه العبارة في غير التجريح سيما إذا عُورض حكمه بتعديل معتبر أوكان المعارض هو حكم للنسائي نفسه ، وتحمل على أن الراوي ليس بأقوى ما يكون بالنسبة لمراتب التوثيق ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (١٨) :

في ترجمة : أحمد بن بشير أبي بكر الكوفي مولى عمرو بن حريث المخزومي، حيث قال فيه الإمام النسائي : «ليس بالقوي»[٥] .

والذي يظهر أن مراده بيان توسط حال الراوي ، ويُؤكده أنه قال فيه مرة أخرى : «ليس به بأس»[٦] ، وقال ابن معين فيه : «ليس بحديثه بأس»[٧]، وقال أبو زرعة : «صدوق»[٨] ، وأخرج له البخاري ، وغيره.

وقال الحافظ ابن حجر : «تضعيف النسائي له فَمُشْعِرِ بأنه غير حافظ»[٩].

التطبيق رقم (١٩) :

في ترجمة : عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر

(١) **الجرح والتعديل** ٥/٣٩٣ .

(٢) **تهذيب التهذيب** ٦/٣١٦ .

(٣) المصدر السابق ٦/٣١٦ .

(٤) قاله د . قاسم علي سعد ، في كتابه **منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل** ٤/١٨٣٣ .

(٥) **تهذيب التهذيب** ١/١٥.

(٦) المصدر السابق ١/١٥.

(٧) **الدُّوري** ٢٣٩٦ .

(٨) **الجرح والتعديل** ٢/٤٢.

(٩) **هدي الساري** ٣٨٦ .

الأنصاري المعروف بابن الغسيل[١]. حيث قال فيه الإمام النسائي: «ليس بالقوي»[٢] .

والذي يظهر أنه لم يرد تجريحه ، وإنما أراد بيان حاله بالنسبة لمراتب الثقات، ويُؤكده أن الإمام النسائي قال عنه مرة : «ثقة»[٣] ، وقال مرة أُخرى : «ليس به بأس»[٤] ، وكذا وثقه غالب الأئمة النقاد وأخرج له البخاري ومسلم وغيرهما . فقد قال الحافظ ابن حجر: «وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو زرعة ، والدارقطني ، وقال النسائي مرة : "ليس به بأس" ، ومرة : "ليس بالقوي" ، وقال الأزدي : "ليس بالقوي عندهم"، قلت : تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي»[٥] .

المبحث الثاني : القرائن المتعلقة بمصطلحاته :

قد يعمد الناقد إلى بعض مصطلحات الجرح المطلق فيستعملها نادراً في التوثيق ، أو يستعملها نادراً في غير الجرح ، فتكون هذه الاستعمالات قرائن لا تقتضي الجرح المطلق ، ومن ذلك :

[٧] القرينة الأولى : استعمال : "الكذب" في الخطأ ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٢٠) :

في ترجمة : عكرمة مولى ابن عباس ، حيث قال الإمام سعيد بن المسيب لمولى له يقال له بُرْد : «لا تكذب علي كما يكذب عكرمة على ابن عباس»[٦] .

---

(١) الغسيل هو : حنظلة قتل يوم أحد رضي الله عنه .

(٢) **الضعفاء والمتروكين** ٣٨١ .

(٣) **تهذيب التهذيب** ١٧٢/٦ .

(٤) المصدر السابق ١٧٢/٦ .

(٥) **هدي الساري** ٤١٧ .

(٦) **العلل ومعرفة الرجال** ١٥٨٣، ١٥٨٤ ، **الطبقات الكبرى** ١٣٥/٥ .

و يُروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما ، فقد قال يحيى البكاء : «سمعت ابن عمر يقول لنافع : اتق الله ويحك لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس كما أحل الصرف وأسلم ابنه صيرفياً»[1] .

وهذه القصة لا تثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما فهي واهية الإسناد ، معلولة المتن ، أما الإسناد ففيه يحيى البكاء قال فيه الإمام الذهبي : «البكاء واه»[2] ، وقال أيضاً : «يُروى ذلك عن ابن عمر قاله لنافع ، ولم يصح»[3].

وأما المتن ؛ فلأن عكرمة لم يكن له ذكر في أيام ابن عمر رضي الله عنهما ، قال الإمام الذهبي : «لم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر ، ولا كان تصدى للرواية»[4] .

وقال الإمام أحمد : «حدثنا إسحاق بن الطباع قال : سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذبن علي كما كذب عكرمة على ابن عباس ؟ قال : لا ، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه»[5] .

وأُجيب عن صنيع ابن المسيب - رحمه الله - بأنه استعمل : «الكذب» في الخطأ ، وهو استعمال معروف عند أهل الحجاز ، قال ابن حبان : «أهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً»[6] .

و يكون المقصود الحكم بخطأ الراوي في أمر مخصوص لا يُؤثر على ضبطه

---

(١) **سير أعلام النبلاء** ٥/٢٢ .

(٢) المصدر السابق ٥/٢٢ .

(٣) **ميزان الإعتدال** ٥/١١٩ .

(٤) **سير أعلام النبلاء** ٥/٢٣ .

(٥) **العلل ومعرفة الرجال** ١٥٨٢ .

(٦) **الثقات** ٦/١١٤.

وإتقانه في الجملة . قال ابن جرير الطبري : «إن ثبت هذا عن ابن عمر ، فهو محتمل لأوجه كثيرة ، لا يتعين منه القدح في جميع روايته ، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها»[1] .

وقد دافع الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي عن عكرمة وأجاب بأن مراد ابن المسيب الخطأ، وذكر أن استعمال الكذب في الخطأ له نظائره[2]، ومنها: تكذيب عمران بن حصين لسَمُرة رضي الله عنهما في مسألة سكتات النبي ﷺ في الصلاة، وتكذيب ابن عمر لأبي هريرة رضي الله عنهم في مسألة الوتر، وتكذيب عائشة لابن عمر رضي الله عنهم في مسألة عدد عُمَر النبي ﷺ، وأن الميت يعذب ببكاء أهله عليه[3].

وقال الإمام ابن عبد البر: «عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه؛ لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه»[4]، وقال الحافظ ابن حجر: «لا يلزم من شيء منه؛ قدح في روايته» يعني التكذيب[5] ، وقال أيضاً : «يُقوي صحة ما حكاه ابن حبان ، ما سيأتي عن هؤلاء من الثناء عليه ، والتعظيم له ، فإنه دال على أن طعنهم عليه إنما هو لأمر مخصوص»[6] .

التطبيق رقم (٢١) :

في ترجمة : محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم ، حيث قال فيه الإمام مالك : «دجال من الدجاجلة»[7] .

(١) **هدي الساري** ٤٢٧ .
(٢) **جامع بيان العلم وفضله** لابن عبد البر ٥٠٧ .
(٣) المصدر السابق ٥٠٧ .
(٤) **التمهيد** ٢/٢٧ .
(٥) **هدي الساري** ٤٢٥ .
(٦) المصدر السابق ٤٢٧ .
(٧) **علل المروذي** ٥٦ .

ولصنيع الإمام عدة أسباب ، منها : أنه استعمل هذه العبارة في حال الغضب وأراد بيان خطأ ابن إسحاق في أمر مخصوص ، ولم يرد القدح فيه مطلقاً ، قال الإمام البخاري : «لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها»[١] ، وقد كان بينهما - رحمهما الله وغفر لهما - ما يكون بين الأقران ، ويظهر هذا بمعرفة سبب هذه المقولة ، حيث يقول الإمام عبد الله بن إدريس : «كنت عند مالك بن أنس فقال له رجل : يا أبا عبد الله ، إني كنت بالري عند أبي عبيد الله وعنده محمد بن إسحاق فسمعته يقول : اعرضوا عليّ علم مالك فإني بيطاره ؟! فغضب مالك ، وقال : انظروا إلى دجال من الدجاجلة يقول : اعرضوا علي علم مالك ؟! قال ابن إدريس : وما سمعت أحداً جمع الدجال قبل ذلك»[٢] .

وقال الإمام ابن عبد البر : «كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلم به في نسبه ، وعلمه»[٣] .

وقال الإمام الذهبي : «أما مالك رحمه الله تعالى فإنه نال منه بانزعاج؛ وذلك لأنه بلغه أنه يقول : اعرضوا علي علم مالك فأنا لأوسعهم ؟! فغضب مالك»[٤] .

ولا مقارنة بين الإمام مالك وبين ابن إسحاق من جميع الوجوه ، وصنيع ابن إسحاق مع الإمام فيه نظر ، وحكم الإمام عليه بهذه العبارة يحمل على ما تقدم .

ويُؤكده أن الإمام عاد بعد ذلك إلى الرواية عنه ، قال ابن حبان : «أما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يحب ، وكان بينهم ما يكون بين

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري ٤٠ .

(٢) سؤالات البرذعي ٢/٥٩١ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٥٠٩ .

(٤) تذكرة الحفاظ ١/١٧٣ .

الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً نصف ثمرته تلك السنة ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث»(١) .

وقال محمد بن فُليح : «نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ وهما ممن يحتج بحديثهما»(٢) .

التطبيق رقم (٢٢) :

في ترجمة : محمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله مولى بني هاشم ،كاتب الواقدي ، حيث قال الحسين بن فَهْم : «كنت عند مصعب الزُبيري فمر بنا يحيى بن معين ، فقال له مصعب : يا أبا زكريا حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا وذكر حديثاً فقال له يحيى كذب»(٣) .

والذي يظهر أن الإمام ابن معين أراد بيان خطأ ابن سعد في هذه الرواية لعله رواها عن شيخه الواقدي المتروك ؛ لأن ابن سعد مشهور بالصدق ، قال الخطيب البغدادي : «محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة ، وحديثه يدل على صدقه ؛ فإنه يتحرى في كثير من رواياته ، ولعل مصعباً الزبيري ذكر ليحيى عنه حديثاً من المناكير التي يرويها الواقدي فنسبه إلى الكذب»(٤) .

وقال الإمام الذهبي : «هذه لفظة ظاهرها عائد إلى الشيء المحكي ، ويحتمل أن يقصد بها ابن سعد لكن ثبت أنه صدوق»(٥).

---

(١) **الثقات** ٣٨٢/٧ .

(٢) **جزء القراءة خلف الإمام** للبخاري ٤٠ .

(٣) **تأريخ بغداد** ٣٢١/٥ .

(٤) المصدر السابق ٣٢١/٥ .

(٥) **ميزان الإعتدال** ١٦٣/٦.

التطبيق رقم (٢٣) :

في ترجمة : حماد بن سلمة بن دينار البصري ، حيث كذبه الإمام يحيى بن سعيد القطان ، وذلك أنه وهم في أحاديث رواها عن قيس بن سعد بسبب ضياع كتابه، ووهمه هذا لا يُؤدي إلى وصفه بالكذب ؛ لأنه معروف بالصدق ، وكان الأولى أن يعبر يحيى بالخطأ هنا، وتشدده المعروف هو الذي جعله يحكم بذلك، ولذا تعقبه الإمام أحمد وغيره، ووثقوا حماد، فقد قال عبد الله: «سمعته يقول : قال يحيى بن سعيد القطان: إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد حقاً فهو ...... ! قلت له : ماذا ؟ قال: ذكر كلاماً ، قلت : ما هو ؟ قال : كذاب ، قلت لأبي : لأي شيء هذا ؟ قال : لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال أبي : ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ، فكان يحدثهم من حفظه فهذه قضيته»[١] .

وقال الإمام أبو داود: «قلت لأحمد: قيس بن سعد ؟ قال: ثقة، ولكن زعموا أن كتاب حماد بن سلمة ضاع فصار يروي عنه أحاديث يجعلها ... ذكر أحمد ، قال يحيى: إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ، قال : فتكلم بكلام كأنه ينكره على حماد»[٢] .

وقال الإمام أحمد فيه : «ثقة»[٣] .

التطبيق رقم (٢٤) :

في ترجمة : خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبي أحمد الكوفي ثم الواسطي حيث كذبه الإمام سفيان بن عيينة .

---

(١) **العلل** ٤٥٤٢، ٤٥٤٣ ، ٤٥٤٤ .

(٢) **سؤالاته** ٢١٧.

(٣) **سؤالات أبي داود** ٢١٣٠ ، ٢١٣١ ، **الكامل** ٤٣١ .

والذي يظهر أنه استعمل هذا اللفظ ، وأراد به الخطأ في أمر مخصوص ، حيث ذكر خلف أنه رأى عمرو بن حريث .. ويرى ابن عيينة - وهو قرينه - ، وبعض النقاد أنه إنما رأى ابنه : جعفر بن عمرو بن حريث ؛ لأن عمراً لم يره من هو أكبر سناً من خلف ، وهذا - لو كان الأمر كذلك - محمول على الوهم لا تعمد الكذب ، ولذا وصف سفيان صنيعه في رواية أُخرى بالخطأ.

قال عبد الله : «سمعته - يعني الإمام أحمد - وذكر خلف بن خليفة ، فقال : رأيت عمرو بن حريث ، فقال: قال ابن عيينة : كذب لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث »[1] .

وقال عبد الله : «سمعت أبي يقول : بلغني عن سفيان بن عيينة أنه قال : أخطأ ، لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث»[2] .

وقال الميموني : «سمعت أبا عبد الله يُسأل : رأى خلف بن خليفة عمرو بن حريث ؟ قال : لا ، ولكنه عندي شبه عليه حين قال : رأيت عمرو بن حريث ، قال أبوعبد الله : هذا ابن عيينة وشعبة ، والحجاج لم يروا عمرو بن حريث يراه خلف ، ما هو عندي إلا شبه عليه»[3] .

ويُؤكد ذلك أن خلفاً موصوف بالصدق ، فقد قال فيه الإمام البخاري[4] ، وأبوحاتم[5] : «صدوق» ، وزاد البخاري : «وربما يهم في الشيء» .

---

(١) **العلل** ٤٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق ٥٦٥٢ .

(٣) **تهذيب الكمال** ٨/٢٨٧.

(٤) **ترتيب علل الترمذي** للقاضي ١/٣٩٢ .

(٥) **الجرح والتعديل** ٣/٣٦٩ .

وقال ابن معين[١]، والنسائي : «ليس به بأس» ، وأخرج له مسلم والأربعة[٢] .

ومسألة الرؤية هذه محل اختلاف بين العلماء[٣].

ومما يجدر التنبيه إليه هنا : أن بعض النقاد يرى أن الراوي قد يُوصف : «بالكذب» ويُراد به الكذب في حديث الناس بحيث لا يُؤثر في الحديث ، وهو محل نظر ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٢٥) :

في ترجمة : يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزبرقان ، حيث قال فيه موسى بن هارون : «أشهد أنه يكذب».

وخالفه الدارقطني فقال فيه : «لا بأس به ، لم يطعن فيه أحد بحجة»[٤]، ويرى الإمام الذهبي أنه يحمل على الكذب في كلام الناس، فقال : «عنى في كلامه ، ولم يعن في الحديث فالله أعلم والدارقطني من أعلم الناس به»[٥] ، وصنيعه محل تأمل ، والأولى حمله على أن موسى أراد خطأ يحيى في أمر مخصوص ، ولو اقتصر الذهبي على الترجيح بخبرة الدارقطني التامة بالراوي لكان أسلم فمن اشتهر بذلك أثر في عدالته وضبطه[٦] .

---

(١) **الدوري** ١٣٧٩ ، **والدقاق** ١٨٩ ، **وابن محرز** ١/ ٢٦٧.

(٢) **تهذيب الكمال** ٢٩٨/٨.

(٣) انظر : **التاريخ الكبير** ١٩٤/٣، **والجرح والتعديل** ٣٦٩/٣.

(٤) **سؤالات الحاكم** ٢٣٩.

(٥) **الميزان** ٤ / ٣٨٧ .

(٦) قال الإمام مالك : «لا تحمل العلم عمن يكذب في حديث النبي ﷺ ، ولا عمن يكذب في حديث الناس وإن كان في حديث النبي ﷺ صادقاً ؛ لأن الحديث والعلم إذا سمع من الرجل فقد جعل حجة بين الذي سمعه وبين الله تعالى فلينظر عمن يأخذ دينه» **لسان الميزان** ١٢/١.

[٨] **القرينة الثانية : استعمال لفظ: "المنكر" في غير التجريح ، ومن صوره :**

الصورة الأولى: استعمال لفظ: "المنكر" في الإغراب والتفرد ، وتقدم بيانها[١].

الصورة الثانية : استعمال لفظ :"المنكر" في بيان شدة الذكاء والحفظ :

يأتي "المنكر" في أصل اللغة بالذم ، والمدح ، فأما الذم فمعروف ، وأما المدح فهو الذكاء يقال للرجل إذا كان فطناً : ما أشد نُكْره ، ونَكْره بضم النون وفتحها ، من النُّكْر والنَّكْراء وهي : الدهاء والفطنة[٢] ، وغالب استعمال النقاد له في الجرح ، وقد يستعملونه أحياناً في التعديل فيُريدون به بيان شدة ذكاء الراوي وحفظه ، ويُعرف المقصود من سياق الكلام ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٢٦):

في ترجمة : القاسم بن الفضل بن مَعْدان الأزدي أصلاً الحُدّائي منزلاً أبي المغيرة البصري ، حيث قال فيه الإمام يحيى القطان : «كان مُنْكَراً»، وأراد يحيى القطان به التوثيق ، صرح بذلك الأئمة النقاد ؛ لأنه قرنه بالثناء عليه ، فقد قال علي ابن المديني : «قلت ليحيى بن سعيد : إن عبد الرحمن يعني ابن مهدي يُثَبِّت القاسم ابن الفضل ، قال : كان مُنْكَراً ، وجعل يُثني عليه»[٣]، وقال الإمام أبو داود : «كان صاحب حديث ، قال يحيى القطان : كان قاسم مُنْكَراً - قال أبو داود - يعني : من فطنته»[٤] ، ولعل عمرو بن علي الفلاس خاف اللبس ، وأن لا يُفهم مراد القطان فحكى المقصود منه بقوله : «سمعت يحيى بن سعيد يحسن الثناء على القاسم بن

---

(١) المبحث الأول ، القرينة الرابعة .

(٢) **لسان العرب** مادة : نكر ٥ / ٢٣٢ ، تاج العروس ٣ / ٥٨٣ .

(٣) **الجرح والتعديل** ٧/١١٦ ، **تهذيب التهذيب** ٨/٢٩٥.

(٤) **سؤالات أبي عبيد الآجري** ٨٩٥ .

الفضل الحُدّائي قال: وكان ثقة»[1]، وقال الترمذي : «ثقة مأمون عند أهل الحديث ، وثقه : يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي»[2] .

[٩] القرينة الثالثة : استعمال لفظ : " اللص" ، في المدح :

يدل لفظ : "اللص" في أصل اللغة على الملازمة ، ولذا سُمي به السارق ؛ لأنه يلازم الشيء حتى يحصل عليه ، قال ابن فارس : «لص ، يدل على ملازمة ومقاربة ، ومن الباب اللص ؛ لأنه يلصق بالشيء يُريد أخذه»[3] ، ولذا فإنه يأتي في باب المدح أيضاً ، ومنه اللَّصص في مرفقي الفرس بأن تنضمّا إلى زوره ، وتلصقا به ، قال أبو عُبيدة : «يُستحب اللَّصص في مرفقي الفرس»[4] ، وكذا اللَّصص في البنيان ، قال ابن منظور : «لَصص بنيانه كرَصص، لغة في الترصيص»[5]، وغالب استعمال النقاد له في باب جرح الراوي ، ويريدون : أنه يسرق الأحاديث التي لم يسمعها من كتب غيره فيرويها ، وربما أرادوا تعديله والثناء على ضبطه وحسن ملازمته وانتقائه وقد يخفى مرادهم هذا على من بعدهم فيفسر كلامهم بالجرح، كما في التطبيق التالي :

التطبيق رقم (٢٧):

في ترجمة : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي الهمداني أبي يوسف، حيث قال فيه الإمام عبد الرحمن بن مهدي : «كان لصاً» ،و قد خفي مراده على عثمان بن أبي شيبة، فسلك بمعناه الجادة ، وهي الطريق المشهورة التي تسبق إليها

(١) **الجرح والتعديل** ١١٦/٧ .

(٢) **جامعه** ٢١٨١ ، ٣٣٥٠ .

(٣) **معجم مقاييس اللغة** ، مادة : لصص ، ٥/ ٢٠٥ .

(٤) **لسان العرب** ، مادة : لصص ، ٨٨/٧ .

(٥) المصدر السابق ، مادة : لصص ، ٨٨/٧ .

الأذهان بالأوهام فروى عثمان بن أبي شيبة عن ابن مهدي أنه قال : «إسرائيل : لص يسرق الحديث»[1]، وقد وهم عثمان ؛ لأنه هو الذي فسر حكم عبد الرحمن بقوله : «يسرق الحديث» ، وأما عبد الرحمن فقد اقتصر على قوله : «لص» ومراده : الثناء على انتقاء إسرائيل لأحاديثه التي يسمعها ، وقد جاء مفسراً بهذا في رواية الحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة عن ابن مهدي ، حيث يقول عبد الله بن أحمد بن حنبل : «حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي ، يقول : كان إسرائيل في الحديث لصاً، قال ابن أبي شيبة : لم يرد أن يذمه»[2]، وقال ابن أبي حاتم : «أنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل فيما كتب إلي : نا أبو بكر بن أبي شيبة سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : كان إسرائيل في الحديث لصاً ، يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً»[3]، والسياق يدل على هذا المعنى ، ويُؤكده أن عبد الرحمن بن مهدي قد روى عنه ، وأن إسرائيل معروف بالثقة والإتقان ، ويكفيه أن أبا حاتم قال فيه : «إسرائيل : ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق»[4] .

[١٠] القرينة الرابعة : استعمال لفظ : "لم يرضوه" فيمن لم يرضه أهل بلده في القضاء :

هذه العبارة من مصطلحات الجرح عند المحدثين ، لكن ربما استعملها بعضهم في غير بابها ويتبين المراد من خلال قرائن السياق إذا عُرف الراوي بالتعديل ، ومن تطبيقاته :

---

(١) **تهذيب التهذيب** ١/ ٢٣٠.

(٢) **العلل ومعرفة الرجال** ٥٦٠٩ .

(٣) **الجرح والتعديل** ٢/ ٣٣٠ .

(٤) المصدر السابق ٢/ ٣٣٠ .

التطبيق رقم (٢٨) :

في ترجمة : محمد بن إسحاق بن - بن راهُويَه - الحنظلي أبي الحسن المَرْوَزي ، حيث قال فيه الخليلي : «لم يرضوه ولم يتفق عليه أهل خراسان»[١]، والذي يظهر أن المقصود : لم يرضوه في القضاء ، والصارف هنا قرينة السياق ، حيث ذكر الخليلي أن الحفاظ كتبوا عنه ، فقال : «كتب عنه شيوخها : إسحاق بن محمد الكيساني ، وعلي بن إبراهيم القطان ، وجدي ، وسليمان بن يزيد والحفاظ»[٢] ، وذكر أنه : «أحد الثقات»[٣]، ويُؤكد هذا المحمل أن محمد بن إسحاق معروف باستقامة الحديث ، قال الخطيب البغدادي : «كان عالماً بالفقه، جميل الطريقة، مستقيم الحديث»[٤].

وقال ابن حجر : «هذا الذي قاله الخليلي لم يقصد به جرحه في الحديث ، وإنما قصد كونه ولي القضاء لرافع بن هزيمة الليثي ، فقد عقب الخليلي كلامه بأن قال : وهو أحد الثقات»[٥].

[١١] القرينة الخامسة : استعمال لفظ : "ليس من أصحاب الحديث" فيمن ليس من نقاد الحديث أو في متوسط الحال :

يستعمل النقاد هذه العبارة في التجريح[٦] ، ويستعملونها أيضاً في غير التجريح، فيصفون بها متوسط الحال، ومن ليس من النقاد الحفاظ، ومن تطبيقاتها:

---

(١) **الإرشاد** ٩١١/٣ .

(٢) المصدر السابق ٩١١/٣.

(٣) كما في نسخة ابن حجر في **لسان الميزان** ٦٥/٥.

(٤) **تأريخ بغداد** ٢٤٤/١.

(٥) **لسان الميزان** ٦٥/٥ .

(٦) انظر : **شرح العلل** لابن رجب ٣٤٩/١ .

التطبيق رقم (٢٩) :

في ترجمة : محمد بن أبي عَتّاب الحسن بن طَرِيف البغدادي الأعين أبي بكر، حيث قال عبد الخالق بن منصور : «سئل يحيى بن معين عن أبي بكر الأعين ؟ فقال: ليس هو من أصحاب الحديث»[١] .

والذي يظهر أنه أراد: أن الأعين لم يكن من النقاد؛ لأنه مشهور العدالة والضبط، فقد روى عنه أبو حاتم، وأبو زرعة وحسبك بهما، فقد كانا لا يحدثان إلا عن ثقة[٢]، وروى عنه مسلم في المقدمة، وأثنى عليه الإمام أحمد فقال: «رحمه الله، إني لأغبطه مات ولا يعرف إلا الحديث، لم يكن صاحب كلام، إنما كان يكتب الحديث»[٣].

وقد حمل الخطيب البغدادي كلام ابن معين على ما سبق ، فقال : «عني يحيى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لعلله والنقاد لطرقه مثل علي بن المديني ونحوه ، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه ... وكان ثقة»[٤] .

التطبيق رقم (٣٠) :

في ترجمة : محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم أبي عبد الله الحَرّاني ، حيث قال فيه الإمام أحمد : «لم يكن من أصحاب الحديث»[٥] .

وأراد الإمام أحمد أنه لم يكن من أهل المراتب العليا فيه، بدليل قرينة السياق، حيث قال عبد الله : «حدثني أبي قال : حدثنا محمد بن سلمة بحديث فقال : عن بشر بن سعيد ، فقلت له : إنما هو بسر بن سعيد ، فقال لي : هكذا بشر بن سعيد

(١) **تأريخ بغداد** ٢/١٨٣.

(٢) **الجرح والتعديل** ٧/٢٢٩ .

(٣) **تهذيب الكمال** ٢٦ / ٥٤٥٢ .

(٤) **تأريخ بغداد** ٢/١٨٣ .

(٥) **العلل ومعرفة الرجال** ٤٢٥٥ .

مرتين ، وأبى أن يرجع ! قال أبي : لم يكن من أصحاب الحديث ، ولم يكن به بأس ، أُراه رجلاً صالحاً وأثنى عليه خيراً»[1] .

ويُؤكده أن الإمام أحمد روى عنه ، وأخرج له الإمام مسلم وغيره ، ووثقه ابن سعد[2] والنسائي[3]، والعجلي[4] ، وغيرهم .

[١٢] القرينة السادسة : استعمال لفظ : "الضعيف" لقباً للراوي الثقة :

المعروف أن هذه العبارة من أظهر عبارات التجريح ، ولكنها قد تُستعمل في مطلق الألقاب بحيث يُعرف الراوي بها – وهو ثقة – ، فتكون وصفاً لا حكماً ، وقد يجيء الراوي في الإسناد موصوفاً بها، فيظن من لا خبرة له أنها حكم عليه بالجرح، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٣١) :

في ترجمة : عبد الله بن محمد بن يحيى أبي محمد الطَّرَسُوسي ، حيث جاء في الأسانيد بوصف الضعيف كقول الإمام النسائي : «أخبرني عبد الله بن محمد الضعيف ، قال : حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا الأعمش : عن إبراهيم : عن الأسود : عن عائشة قالت : كنت أفتل القلائد لهدي رسول الله ﷺ ، فيقلد هديه ثم يبعث به ثم يقيم ، ولا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم»[5] .

وليس هذا جرح له، فهو ثقة ، وإنما لقب بالضعيف ؛ لعبادته أو لشدة إتقانه ، قال الإمام النسائي في موضع آخر : «أخبرني عبد الله بن محمد الضعيف شيخ

(١) **العلل ومعرفة الرجال** ٤٢٥٥ .

(٢) **الطبقات** ٤٨٥/٧ .

(٣) **تهذيب التهذيب** ١٧٢/٩ .

(٤) **ترتيب الثقات** ١٤٦٠ .

(٥) **السنن الكبرى** ٣٦٠/٢ /٣٧٥٩ .

صالح ، والضعيف لقب لكثرة عبادته ، قال : أخبرنا يعقوب الحضرمي ، قال : حدثنا شعبة : عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب: عن أبي نصرة : عن رجاء بن حيوة : عن أبي أمامة: أنه سأل رسول الله ﷺ أي العمل أفضل ؟ قال : عليك بالصوم فإنه لا عدل له»[1] ، وقال ابن حبان : «إنما قيل له الضعيف لإتقانه»[2] ، وقال الحافظ ابن حجر : «عبد الله بن محمد بن يحيى الطَّرَسُوسي أبو محمد المعروف بالضعيف ؛ لأنه كان كثير العبادة ، وقيل نحيفاً وقيل لشدة إتقانه، ثقة»[3] .

[١٣] القرينة السابعة : استعمال لفظ: "الترك" في غير المعنى الاصطلاحي:

الأصل في "المتروك" استعماله في بيان الضعف الشديد ، لكنه قد يُستعمل في غير هذا المعنى الاصطلاحي بحيث لا يُراد به الجرح ، أو لا يُراد به الجرح المؤثر في الضبط ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٣٢) :

في ترجمة : عطاء بن أبي رباح أبي محمد المكي الثقة المعروف ، حيث روى محمد بن عبد الرحيم عن علي بن المديني قال : «كان عطاء بآخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد»[4] .

والذي يظهر أن هذا ليس بالترك الذي يضعف به الراوي ، ولذا تعقبه الإمام الذهبي لكنه حمل المعنى على تبطيل الرواية عنه اكتفاء بما أخذا عنه سابقاً ، فقال

(١) **سنن النسائي** (المجتبى) ٤/١٦٥/٢٢٢٢، وذكره في تسمية شيوخه فقال : «عبدالله بن محمد الضعيف : ثقة» ١٤٣ .

(٢) **الثقات** ٨/٣٦٢ / ١٣٨٨١.

(٣) **تقريب التهذيب** ٣٥٩٨ .

(٤) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٥/٩٠ .

الذهبي : «لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه وإلا فعطاء ثبت رضى»[1] .

وقال في موضع آخر : «لم يعن علي بقوله تركه هاذان الترك العرفي ، ولكنه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا منه وتفقها وأكثرا عنه فبطلا فهذا مراده بقوله تركاه»[2].

ويحتمل أن سبب ذلك، هو: فتياه في الصرف؛ لأن ابن عون ترك عطاء لهذا السبب، فقد قال الإمام أبو داود: «ترك ابن عون عطاء وطاوساً من أجل فتياهم في الصرف»[3].

[١٤] القرينة الثامنة : تسمية النبيذ خمراً :

لا ريب أن شرب الخمر جرح مؤثر في الراوي ، لكن قد يطعن الناقد في الراوي بأنه يشرب الخمر ، ويُريد به النبيذ ؛ لأن أهل الحجاز يُسمونه خمراً ، وقد اختلف العلماء في شرب النبيذ بأنواعه ، وقال الإمام أبو حاتم : «جاريت أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدثي الكوفة وسميت له عدداً منهم ، فقال : هذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم»[4] .

وقال الإمام الذهبي : «من تتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين فقد رق دينه كما قال الأوزاعي أو غيره: من أخذ بقول الكوفيين في النبيذ، والمدنيين في الغناء، والشاميين في عصمة الخلفاء فقد جمع الشر»[5] .

وقال أيضاً : «النبيذ الذي هو : نقيع التمر ونقيع الزبيب ونحو ذلك ، والفقاع

(١) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٥/٩٠ .

(٢) **سير أعلام النبلاء** ٥/٨٧ .

(٣) **سؤالات أبي عبيد الآجري** ٢٥٧ .

(٤) **الجرح والتعديل** ٢/٢٦ .

(٥) **سير أعلام النبلاء** ٨/٩٠ .

حلال شربه ، وأما نبيذ الكوفيين الذي يسكر كثيره فحرام الإكثار منه عند الحنفية وسائر العلماء وكذلك يحرم يسيره عند الجمهور، ويترخص فيه الكوفيون عدة أحاديث»[1].

وذهب أهل الحجاز منهم إلى المنع ، ولذا سموه مسكراً ، وربما جاء وصف الراوي بشرب المسكر ، والمراد به شرب النبيذ .

ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٣٣) :

في ترجمة : بُريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي المدني، حيث قال فيه إبراهيم ابن سعد المدني: «أخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري»[2].

وفي رواية قال : «عن محمد بن إسحاق قال : رأيت بُريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري»[3] .

والذي يظهر أنه أراد النبيذ ، فقد قال الدُّوري : «إن أهل المدينة ومكة يسمون النبيذ خمراً ، والذي عندنا أنه رأى بريدة يشرب نبيذاً في طريق الري فقال : رأيته يشرب خمراً»[4] .

وفي رواية قال : «الذي يظن ببريدة بن سفيان أنه شرب نبيذاً فرآه محمد بن إسحاق فقال رأيته يشرب خمراً ، وذاك أن النبيذ عند أهل المدينة ومكة خمر لا أنه يشرب خمراً بعينها إن شاء الله فهذا وجه الحديث عندي»[5].

(١) سير أعلام النبلاء ٨/٥٠٤ .
(٢) تأريخ الدُّوري ٢٦٨.
(٣) تأريخ الدُّوري ١٩٢٣.
(٤) تأريخ ٢٦٨ .
(٥) تأريخ الدُّوري ١٩٢٣ .

[١٥] القرينة التاسعة : استعمال لفظ :" لا أعرفه" في غير التجريح :

إذا قال الناقد في الراوي : «لا أعرفه» ، فإنه يُعتبر كالحكم عليه بالجهالة، إذا لم يُوقف على تعديل معتمد للراوي ، وإذا وُقف على تعديل معتمد للراوي فيُحمل كلام الناقد الأول على خفاء حال الراوي عليه ، وأنه لم يره ولم يخبر حاله .

وقد يكون مراد الناقد أنه: لا يعرف له شهرة في الحديث، أو لا يعرف له صحبة.

ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٣٤) :

في ترجمة: سعيد النيسابوري أخي يحيى النيسابوري، حيث قال فيه الإمام ابن معين: «لا أعرفه»[١].

والذي يظهر أنه لا يعرف له شهرة لقلة حديثه . قال الحافظ ابن عدي : «هذا الذي قال ابن معين أنه لا يعرفه ؛ لأن سعيداً ليس هو بشهرة أخيه يحيى ، ولعله يعرف يحيى بشهرته ، ولا يعرف سعيداً ، لا أنه ليس بالمعروف ، ولسعيد غير ما ذكرت من الحديث ، وليس بالكثير وأرجو أنه لا بأس به»[٢] .

التطبيق رقم (٣٥) :

في ترجمة: دَغْفَل بن حنظلة السدوسي البصري الثقة المخضرم، حيث قال فيه الإمام أحمد: «لا أعرفه».

ومراد الإمام هنا أنه لا يعرف له صحبة ، ولم يُرد جهالة حاله ؛ لأنه أجاب بذلك على من سأله عن صحبة دَغْفَل ، فقد قال حرب بن إسماعيل الكرماني : «قلت لأحمد بن حنبل : دَغْفَل ابن حنظلة له صحبة؟ قال : ما أعرفه»[٣] .

(١) **تأريخ الدارمي** ٤٠٤ .

(٢) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٣/٤١٠ .

(٣) **الجرح والتعديل** ٣/٤٤١ .

قال أبو محمد بن أبي حاتم : «يعني : لا يعرف له صحبة أم لا»[1] .

وتؤكده رواية الأثرم ، حيث يقول : «قلت لأبي عبد الله : دَغْفَل بن حنظلة له صحبة ؟ فقال : لا ، ومن أين له صحبة ؟! هذا كان صاحب نسب»[2].

[١٦] القرينة العاشرة : استعمال لفظ : "مجهول" في غير التجريح :

الأصل في معنى الجهالة : أنها حكم يقتضي تجريحاً للراوي ، لكن قد يستعمله الناقد في غير المعنى الاصطلاحي بأن يُريد بها معنى خاصّاً .

ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٣٦) :

في ترجمة : مُدْلاج بن عمرو السُّلَمي البدري - رضي الله عنه - ، حيث قال فيه الإمام أبو حاتم : «هو مجهول»[3] .

وقد وصف جماعة من الصحابة بذلك، والذي يظهر أنه لا يُريد جهالة العدالة . قال الحافظ ابن حجر: «كذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة ، لا يُريد جهالة العدالة، وإنما يُريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين»[4]، وقال أيضاً: «أبو حاتم قد عبر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة»[5].

ومُدْلاج : صحابي بدري شهد المشاهد كلها ، قال فيه ابن سعد : «مُدْلاج بن عمرو شهد بدراً وأحداً ، والمشاهد كلها»[6] .

(١) **الجرح والتعديل** ٤٤١/٣.

(٢) **تهذيب الكمال** ٤٨٧/٨ .

(٣) **الجرح والتعديل** ٤٢٧/٨.

(٤) **لسان الميزان** ١٢/٦.

(٥) **تهذيب التهذيب** ٣٠٨/٣ ؛ ترجمة : زياد بن جارية التميمي الدمشقي .

(٦) **الطبقات الكبرى** ٩٨/٣.

وقال ابن حبان : «مُدْلاج بن عمرو السلمي حليف بني عبد شمس ، له صحبة»[1] .

وقال ابن عبد البر: «شهد بدراً ، وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ»[2]. وقال ابن حجر : «من أهل بدر لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة»[3].

التطبيق رقم (٣٧) :

في ترجمة : عبد الرحمن بن وَعْلَة المصري ، حيث قال فيه الإمام أحمد : «مجهول»[4] ، وفي رواية : «من ابن وَعْلَة» ؟ [5] ، قاله عند حديثه في دباغ جلود الميتة .

والذي يظهر أن الإمام لم يُرد هنا الجهالة الاصطلاحية، وإنما أراد عدم اشتهار حديثه عند أهل العلم ، فقد قال الإمام ابن رجب : «مراده أنه لم يشتهر حديثه ، ولم ينتشر بين العلماء» [6] .

وقد ذكر الإمام البخاري[7]، وأبو حاتم[8] أنه قد روى عنه : زيد بن أسلم ، ويَعْمر بن خالد المُدلجي ، والقعقاع بن حكيم ، وأبو الخير ، وزاد أبو حاتم : «ابن حَدِيدة»، وروى عنه غيرهم .

(١) **الثقات** ٣/٤٠٥.

(٢) **الاستيعاب** ٢٥٣٩.

(٣) **لسان الميزان** ٦/١٢ . **الإصابة** ٦/٦١.

(٤) **شرح العلل** ١/٣٧٩ .

(٥) **الميزان** ٢/٥٩٦.

(٦) **شرح العلل** ١/٣٧٩ .

(٧) **التاريخ الكبير** ٥ /٣٥٩ .

(٨) **الجرح والتعديل** ٥/٢٩٦.

ووثقه : الإمام ابن معين[١] ، والعجلي[٢] ، ويعقوب بن سفيان[٣] ، والنسائي ، وغيرهم وأخرج له مسلم[٤].

وقال ابن حبان : «من ثقات أهل مصر ممن صحب ابن عباس زماناً ، وكان متقناً يتعبد»[٥] .

وحديثه في الدباغ قد أخرجه الإمام أحمد نفسه في المسند[٦] ، ومسلم[٧] .

[١٧] القرينة الحادية عشرة : استعمال لفظ : "ليس بمشهور" في عدم الشهرة بين العلماء :

تُستعمل هذه العبارة في التجريح ، لكنها لا تُفيد هذه إذا خولفت بتعديل معتبر ، حيث تُفيد حينئذ عدم شهرة الراوي بين العلماء ، أو أنه متوسط الحال .

ومن تطبيقاتها :

التطبيق رقم (٣٨) :

في ترجمة : داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري المدني ، حيث قال فيه الإمام علي بن المديني : «ليس بالمشهور»[٨].

---

(١) **الجرح والتعديل** ٥/٢٩٦.

(٢) **ترتيب ثقاته** ٩٩٠ .

(٣) **المعرفة** ٢/٤٨٧ ، ٥٣٠.

(٤) **الميزان** ٤ / ٣٢٥ .

(٥) **مشاهير علماء الأمصار** ١٢٠/٩٣٧.

(٦) ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣٤٤) .

(٧) (٣ **كتاب الحيض** ، ٢٧ باب طهارة جلود الميتة ، ٣٦٦).

(٨) **شرح العلل** ١/٣٧٩ .

والذي يظهر أنه أراد عدم اشتهار حديثه بين العلماء ، قال الإمام ابن رجب : «الظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء ، وكثرة حديثه ، ونحو ذلك ، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه»[١].

وداود : ثقة . روى عنه : يزيد بن أبي حبيب ، ويزيد بن عبد الله بن قُسَيْط ، وابن إسحاق وعبد الحميد بن جعفر ، وغيرهم ، وأخرج له مسلم ، ووثقه هو[٢]، والعجلي[٣]، وغيرهما .

التطبيق رقم (٣٩) :

في ترجمة : محمد بن أيوب بن مَيْسَرة الدمشقي أبي بكر الجبلاني ، حيث قال فيه الإمام أبو حاتم : «صالح، لا بأس به ، ليس بمشهور»[٤] .

وقد أورده النباتي في ذيله على الكامل ، والذي يظهر أنه فهم من قول أبي حاتم : «ليس بمشهور» الحكم عليه بالجهالة .

وصنيع النباتي محل تأمل ؛ لأن مراد أبي حاتم نفي كمال شهرة الراوي بالعلم كأقرانه . قال الإمام الذهبي : «ذكره أبو العباس النباتي وما فيه مغمز»[٥]. وقال الحافظ ابن حجر : «لعل مستند النباتي قول أبي حاتم : "ليس بمشهور" ، ففهم من ذلك أنه عند أبي حاتم مجهول ، وليس كذلك ، بل مراد أبي حاتم أنه: لم يشتهر في العلم اشتهار غيره من أقرانه مثل سعيد بن عبد العزيز وأنظاره»[٦].

---

(١) **شرح العلل** ٣٧٩/١ .

(٢) **تهذيب التهذيب** ١٦٤/٣ .

(٣) **ترتيب ثقاته** ٤٢٢ .

(٤) **الجرح والتعديل** ١٩٧/٧.

(٥) **ميزان الإعتدال** ٧٥/٦ .

(٦) المصدر السابق ٧٥/٦ .

وروى عن محمد : الوليد بن مسلم، وأبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر، والهيثم ابن خارجة وهشام بن عمار، وغيرهم.

[١٨] **القرينة الثانية عشرة: استعمال لفظة : " لم يكن بالحافظ " فيما دون مرتبة المتقن الناقد :**

التطبيق رقم (٤٠) :

في ترجمة : الفُضيل بن عياض بن مسعود التميمي أبي علي الخراساني ، حيث قال فيه الإمام عبد الرحمن بن مهدي : «فُضيل بن عياض رجل صالح ، ولم يكن بحافظ»[١].

ومراده - فيما يظهر - أن فُضيلاً ليس من الحفاظ المتقنين الكبار . قال الإمام الذهبي : «أما قول ابن مهدي : "لم يكن بالحافظ" ، فمعناه : لم يكن في علم الحديث كهؤلاء الحفاظ البحور كشعبة ومالك وسفيان وحماد وابن المبارك ونظرائهم، لكنه ثبت قَيِّم بما نقل ، ما أخذ عليه في حديث فيما علمت»[٢] .

[١٩] **القرينة الثالثة عشرة : استعمال لفظ : "ليس بحجة" في متوسط الحال:**

التطبيق رقم (٤١) :

في ترجمة :سليمان بن حيان الأزدي أبي خالد الأحمر الكوفي ، حيث قال فيه الإمام ابن معين : «ليس بحجة»[٣] .

والذي يظهر أن الإمام ابن معين أراد أنه متوسط الحال صدوق ، وليس من الحفاظ ، بدليل ما جاء في رواية الدُّوري، حيث يقول ابن معين فيه: «صدوق ليس

---

(١) **الجرج والتعديل** ٧/٧٣ .

(٢) **سير أعلام النبلاء** ٨/٤٤٨.

(٣) **الكاشف** ١/٤٥٨.

بحجة»[1]، وفي رواية الدقاق يقول : «ليس به بأس لم يكن بذاك المتقن»[2] ، وفي رواية الدارمي يقول : «ليس به بأس»[3] .

وقد وضّح مراده ابن عدي فقال : «أبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام ، ويحتاج فيه إلى بيان ، وإنما أُتي هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطىء، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة»[4].

وقال الإمام أبو حاتم فيه : «صدوق»[5] ، وقال الإمام الذهبي فيه : «الرجل من رجال الكتب الستة ، وهو مكثر يهم كغيره»[6] .

المبحث الثالث : القرائن المتعلقة بمراده :

[٢٠] القرينة الأولى : أن يُريد التجريح النسبي :

قد يصف الناقد الراوي بكلام يقتضي ظاهره التجريح، ولا يُريد به تجريحاً، وإنما يُريد به نزول مرتبة الراوي عن مرتبة الأوثق من أقرانه ، إذا خُولف هذا الناقد بتعديل معتبر ، ولا سيما إذا قُرن الراوي بغيره في السؤال أو الجواب ، فيكون هذا السياق قرينة تؤكد أن مراد الناقد: بيان حال الراوي بالنسبة لمن هو أوثق منه، وكذا أيضاً حكمه على الراوي بأنه ثقة، ولا يُريد معناه الاصطلاحي، وإنما يُريد توسط حال الراوي، قال الحافظ ابن حجر: «ينبغي أن يُتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المعدل: فلان ثقة ، ولا يُريد به أنه ممن يحتج بحديثه ، وإنما ذلك على

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٣/٢٨١ .

(٢) (١١١) .

(٣) (٩٤١) .

(٤) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٣/٢٨٢.

(٥) **الجرح والتعديل** ٤/١٠٦ .

(٦) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٣/٢٨٥.

حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء ، فيقال : ما تقول في فلان وفلان وفلان ؟ فيقول : فلان ثقة ، يُريد أنه ليس من نمط من قُرن به ، فإذا سئل عنه بمفرده : بيّن حاله في التوسط ، وهذا حكم على اختلاف السؤال وعلى هذا يُحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت ، وجرحه في وقت آخر ، وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح يعني لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليُتبين منها، فالعلة تخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلّناه ، والله الموفق»[1] ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٤٢) :

في ترجمة : خلف بن هشام بن ثعلب البزار أبي محمد البغدادي ، حيث قال عباس الدُّوري: «وجهني خلف إلى يحيى، فقال : أحب أن تقول لأبي زكريا يحيى بن معين : كانت عندي كتب عن حماد بن زيد فحدثت بها ، وبقي منها رقاع بعضها دارس ، فاجتمعت عليه أنا وأصحابنا فاستخرجناها فما ترى ؟ أحدث بها ؟ فقال لي : قل له حدث بها يا أبا محمد فأنت الصدوق الثقة»[2] ، وقال أبو الحسن محمد ابن حاتم : «سألت يحيى بن معين عن خلف البزار ؟ فسمعته يقول : خلف البزار لم يكن يدري إيش الحديث ، إنما كان يبيع البزر !»[3] .

والذي يظهر أن مراد الإمام ابن معين في الموضع الثاني كان أمراً نسبياً هو أن خلفاً ليس مثل النقاد والحفاظ الذين لهم بصر بالحديث ومعرفة أحوال الرواة ،

(١) لسان الميزان ١/١٧ .

(٢) تأريخ بغداد ٨/٣٢٦ .

(٣) المصدر السابق ٨/٣٢٦ .

وإنما هو من الثقات النقلة، وبهذا جمع الخطيب البغدادي بينهما، فقال : «أحسب أن الكندي سأله عن حفاظ الحديث ونقاده فأجابه يحيى بهذا القول ، والمحفوظ ما ذكرناه من توثيق يحيى له»[1] .

ويُؤكده أن خلفاً مشهور بالثقة عند النقاد ، فقد وثقه : الإمام أحمد ، والنسائي ، وغيرهما وأخرج له الإمام مسلم[2] ، و روى عنه أبو زرعة[3] ، وكان لا يحدث إلا عن ثقة ، وأورده ابن حبان في الثقات ، وقال: «كان خيِّراً فاضلاً عالماً بالقراءات . كتب عنه أحمد بن حنبل وكان من الحفاظ المتقنين»[4] .

التطبيق رقم (٤٣) :

في ترجمة : قَبِيْصَة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوَائي الكوفي أبي عامر، حيث قال فيه الإمام أحمد : «كان كثير الغلط» ، وذُكر له مرة أخرى فلم يعبأ به .

والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد بيان حاله بالنسبة لمن هو أوثق منه وأضبط في حديث سفيان الثوري ، ولم يُرد مطلق الجرح بدليل قرينة السياق ، حيث جاء كلام الإمام أحمد في بيان مراتب أصحاب الثوري ، فقد قال حنبل بن إسحاق : «قال أبو عبد الله : كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا، قلت له : فما قصة قَبِيْصَة في سفيان ؟ قال أبو عبد الله :كان كثير الغلط ، قلت له : فغير هذا ؟ قال : كان صغيراً لا يضبط ، قلت له فغير سفيان ؟ قال : كان قَبِيْصَة رجلاً صالحاً ، ثقة ، لا بأس به في تدينه ، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث !؟ يذكر

(١) تأريخ بغداد ٨/٣٢٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣/١٣٤.

(٣) الجرح والتعديل ٣/٣٧٢ .

(٤) ٨/ ٢٢٨ .

أنه كثير الحديث»[١]، وقال أبو طالب : «قيل لأحمد بن حنبل: قَبِيْصَة بن عقبة مع ذكر ابن مهدي وأبي نعيم؟ فكأنه لم يعبأ به»[٢]، وقال ابن أبي حاتم : «سألت أبي : عن قَبِيْصَة وأبي حذيفة ؟ فقال : قَبِيْصَة أحلى عندي ، وهو صدوق لم أر أحداً من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قَبِيْصَة بن عقبة وعلي بن الجعد وأبي نعيم في الثوري» ، وقال ابن أبي حاتم : «سئل أبو زرعة : عن قَبِيْصَة وأبي نعيم ؟ فقال : كان قَبِيْصَة أفضل الرجلين ، وأبو نعيم أتقن الرجلين»[٣].

ويُؤكده أن الإمام أحمد قد روى عنه وأثنى عليه في سفيان أيضاً: قال عبد الله: «سمعت أبي وذكر قَبِيْصَة وأبا حذيفة ، فقال : قَبِيْصَة أثبت منه جداً يعني في حديث سفيان ، أبو حذيفة شبه لا شيء ، وقد كتبت عنهما جميعاً»[٤] ، وقال الحافظ أبو زرعة الدمشقي: «حدثني أحمد بن أبي الحواري، قال: قلت للفِريابي : رأيت قَبِيْصَة عند سفيان ؟ قال : نعم ، رأيته صغيراً. قال أبو زرعة : فذكرته لمحمد ابن عبد الله بن نُمير، فقال: لو حدثنا قَبِيْصَة عن النخعي لقبلنا منه»[٥] وابن نُمير قال ذلك مع تشدده في الرواة مشيراً إلى صدق قَبِيْصَة ، وضبطه .

وقال الحافظ ابن حجر : «من كبار شيوخ البخاري ، أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري وافقه عليها غيره ، وقال أحمد بن حنبل : "كان كثير الغلط ، وكان ثقة لا بأس به ، وهو أثبت من أبي حذيفة ، وأبو نعيم أثبت منه" ، قلت : هذه الأمور نسبية ، وإلا فقد قال أبو حاتم ......» وذكر كلام أبي حاتم السابق[٦] .

(١) **تأريخ بغداد** ٤٧٤/٢١.

(٢) **الجرح والتعديل** ١٢٦/٧.

(٣) المصدر السابق ١٢٦/٧.

(٤) **العلل ومعرفة الرجال** ٧٥٨ .

(٥) **تاريخ أبي زرعة** ١٦٢٥ ، ١٦٢٦.

(٦) **هدي الساري** ٤٣٦ .

التطبيق رقم (٤٤) :

في ترجمة : سفيان بن عيينة الحافظ الإمام ، و كبار أصحاب الزهري ، حيث قال الإمام أحمد في سفيان : «في حديث الكوفيين كان له غلط كثير» ، وقال في كبار أصحاب الزهري : «لكل واحد منهم علة» .

ولم يُرد الإمام أحمد تجريحهم ؛ لأنهم ثقات عنده ، وعند غيره من النقاد ، وإنما أراد الإمام أحمد بيان مراتبهم من الحفظ وغاية الضبط في الزهري .. ويدل عليه السياق ، حيث جاء السؤال عنهم مقرونين . قال يعقوب بن سفيان : «حدثنا الفضل يعني ابن زياد ، قال : سُئل أحمد بن حنبل قيل له : سفيان الثوري كان أحفظ أو ابن عيينة ؟ فقال : كان الثوري أحفظ ، وأقل الناس غلطاً وأما ابن عيينة فكان حافظاً إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء ، قيل له : فإن فلاناً يزعم أن سفيان بن عيينة كان أحفظهما ؟ فضحك ، ثم قال : فلاناً حسن الرأي في ابن عيينة فمن ثَمَّ»[١] .

وقال عبد الله بن أحمد : «سمعت أبي يقول : كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري ، فقال علي : سفيان بن عيينة ، وقلت أنا : مالك ابن أنس ، وقلت : مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطيء في نحو عشرين حديثاً عن الزهري : في حديث كذا وحديث كذا، فذكرت منها : ثمانية عشر حديثاً، وقلت : هات ما أخطأ فيه مالك ؟ فجاء بحديثين أو ثلاثة ، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً»[٢].

وقال عبدالله: «قلت له: أيهما أثبت أصحاب الزهري ؟ فقال : لكل واحد منهم

---

(١) **المعرفة** ٢/١٦٣ .

(٢) **العلل ومعرفة الرجال** ٢٥٤٣.

علة ، إلا أن يونس وعُقيلاً يؤديان الألفاظ وشعيب بن أبي حمزة ، وليس هم مثل معمر : معمر يقاربهم في الإسناد ، قلت : فمالك؟ قال : مالك أثبت في كل شيء ولكن هؤلاء الكثرة ، كم عند مالك ؟! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا ، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث .

ثم قال : هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير : يونس، وعُقيل، ومعمر. قلت له: شعيب ؟ قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثاً عن الزهري، قلت: فصالح بن كيسان، روايته عن الزهري ؟ قال : صالح أكبر من الزهري قد رأى صالح بن عمر ، قلت : فهؤلاء أصحاب الزهري أثبتهم مالك ؟ قال : نعم مالك أثبتهم ، ولكن هؤلاء الذين قد بَقَروا علم الزهري: يونس وعُقيل، ومعمر، قلت له: فبعد مالك من ترى ؟ قال : ابن عيينة ، قال أبي : كان الزهري رجلاً دميماً قصيراً ، ليس له ذاك النبل ، لم يكن بالجميل ، الزهري : محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب»[1] .

التطبيق رقم (٤٥) :

في ترجمة : محمد بن إسحاق المطلبي مولاهم صاحب السيرة، حيث قال فيه الإمام ابن معين: «ثقة».

والذي يظهر أن الإمام ابن معين لم يُرد مرتبة الثقة الاصطلاحية ، وإنما استعمل اللفظ في مطلق التعديل ، وأراد بيان توسط حاله ؛ لأنه أجاب بذلك على من سأله عن ابن إسحاق وآخر ضعيف، فأجاب أن ابن إسحاق ثقة، يعني : بالنسبة لمن قُرن معه في السؤال ، فقد قال الدُّوري : «سُئل يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق أحب إليك أو موسى بن عُبيدة الرَّبَذي ؟ فقال: محمد ابن إسحاق ثقة»[2] .

---

(١) **العلل ومعرفة الرجال** ٢٥٤٣.

(٢) **اللسان** ١/١٧ .

ويُؤكده ما جاء في رواية الدُّوري أنه قال : «سُئل يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق أحب إليك أو موسى بن عُبيدة الرَّبَذي ؟ فقال : محمد بن إسحاق ، محمد ابن إسحاق صدوق ولكنه ليس بحجة»[1] .

وسُئل عنه منفرداً فقال : «صدوق وليس بحجة»[2] .

وفي رواية : «ثقة ولكنه ليس بحجة»[3] .

وقد عده الحافظ ابن حجر من أمثلة كلامه السابق في ارتباط الحكم بالسؤال، وقال أيضاً : «ومثله أن أبا حاتم قيل له : أيهما أحب إليك يونس أو عُقيل ؟ فقال: عُقيل لا بأس به ، وهو يُريد تفضيله على يونس ، وسئل عن عُقيل وزَمْعة بن صالح فقال : عُقيل ثقة متقن»[4] .

[٢١] القرينة الثانية : أن يريد التجريح المقيد :

الأصل في الثقة التعديل في جميع الأحوال ، لكن قد يُقيد بجرح في بعض الأوقات ، أو في بعض الأماكن ، أو في بعض الشيوخ .

وعليه فإن هذا التقييد يُعتبر قرينة ترجح التعديل في أصل حال الراوي ، وفي الوقت نفسه تحمل الجرح على هذا الأمر المخصوص .

قال الإمام الترمذي: «تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن إسحاق وحماد بن سلمة ، ومحمد بن عجلان ، وأشباه هؤلاء ، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا ، وقد حدث عنهم الأئمة»[5] .

(١) **الجرح والتعديل** ١٩٢/٧ .

(٢) **اللسان** ١٧/١ .

(٣) **الدُّوري** ١٠٤٧ .

(٤) **اللسان** ١٧/١.

(٥) **علل الترمذي** ٧٤٤ .

والنوع الأول. قال فيهم الحافظ ابن رجب: «هم الثقات الذين خلطوا آخر عمرهم ويلتحق بهؤلاء: من أضر في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيداً، فحدث من حفظه ، أو كان يلقن فتلقن»[1] .

وقال عن النوع الثاني : «هو على ثلاثة أضرب : الضرب الأول : من حدث في مكان لم تكن معه كتبه فخلط ، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط ، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه ، وسمع منه في موضع آخر فضبط . الضرب الثاني: من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم ، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ . الضرب الثالث : من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه ، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه»[2] .

وقال عن النوع الثالث : «قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية الشيوخ»[3] .

ومن هذا الباب قول الإمام ابن معين : «روَّاد أبو عاصم : ليس به بأس ، وإنما غلط في حديث سفيان الثوري»[4] ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٤٦) :

في ترجمة: جرير بن حازم، حيث قال فيه الإمام أحمد: «في حديثه شيء»[5].

والذي يظهر أنه أراد حديثاً مخصوصاً عن قتادة ، فيُقيد كلامه به ، ويُؤكده

(١) **شرح العلل** ٢/٧٣٣، ٧٥٢ .

(٢) المصدر السابق ٢/٧٦٧ ، ٧٧٣ ، ٧٧٧ .

(٣) المصدر السابق ٢/٧٨١ .

(٤) الدُّوري ٥١٠٢ .

(٥) **علل الميموني** ١٣٦ .

أن الإمام أحمد قال فيه مرة أخرى : «في بعض حديثه شيء ، وليس به بأس»[1] ، وقال في رواية : «كان حافظاً»[2] .

وقال عبد الله بن أحمد : «سألت يحيى عن جرير بن حازم ؟ فقال : ليس به بأس ، فقلت له : إنه يحدث : عن قتادة : عن أنس ، أحاديث مناكير ؟! فقال : ليس بشيء ، هو عن قتادة : ضعيف»[3] ، وفي رواية قال ابن معين : «ثقة»[4] .

التطبيق رقم (٤٧) :

في ترجمة : محمد بن عجلان المدني ، حيث ضعفه الإمام يحيى بن سعيد القطان .

والذي يظهر أنه مقيد بمروياته: عن المَقْبُري : عن أبي هريرة ، قاله الإمام أحمد وغيره ، فقد قال المرُّوذي: «سألته عن ابن عجلان ؟ قال : ثقة ، قلت : إن يحيى قد ضعفه ؟ قال : كان ثقة إنما اضطرب عليه حديث المَقْبُري؛ كان عن رجل جعل يصيره عن أبي هريرة»[5] .

وقد جاء في رواية عن يحيى القطان أنه بيّن سبب كلامه السابق ، فيحمل على أنه أراد تقيد الجرح به ، ويُؤكده أن يحيى نفسه قد روى عنه ، فقد قال الإمام الترمذي : «تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح ، ومحمد بن إسحاق ، وحماد بن سلمة ، ومحمد بن عجلان وأشباه هؤلاء ، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا وقد حدث عنهم الأئمة .

---

(١) **علل الميموني** ٧٥ .

(٢) المصدر السابق ٧٥ .

(٣) **العلل ومعرفة الرجال** ٣٩١٢ .

(٤) **الدارمي** ٢٢٠.

(٥) **العلل** ١٥٥.

حدثنا الحسن بن علي الحلواني : أخبرنا علي بن المديني، قال: قال سفيان بن عيينة: "كان محمد بن عجلان ثقة مأموناً في الحديث".

قال أبو عيسى: وإنما تكلم يحيى بن سعيد القطان عندنا في رواية محمد بن عجلان : عن سعيد المَقْبُري لذلك .

أخبرنا أبو بكر : عن علي بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد: قال محمد ابن عجلان : "أحاديث سعيد المَقْبُري بعضها سعيد عن أبي هريرة ، وبعضها سعيد عن رجل عن أبي هريرة فاختلطت عليّ فصيرتها عن سعيد عن أبي هريرة " ، فإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا .

وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير»[1] .

وقال ابن معين فيه : «ثقة»[2] .

التطبيق رقم (٤٨) :

في ترجمة : جعفر بن بُرْقان الجزري ، حيث قال فيه الإمام أبو حاتم : «محله الصدق يكتب حديثه»[3] .

والذي يظهر أن الأصل فيه العدالة، ويُحمل هذا الجرح على غلط جعفر في حديث الزهري ، فقد قال الإمام أحمد فيه : «ثقة ضابط لحديث ميمون ، وحديث بريد، وهو في حديث الزهري يضطرب ، ويختلف فيه»[4] .

وقال الإمام ابن معين فيه: «ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما عن الزهري، فهو ضعيف»[5] .

---

(١) **علل الترمذي** ٧٤٤ .

(٢) الدُّوري ٨٩٤ .

(٣) **الجرح والتعديل** ٢/٤٧٤ .

(٤) **علل الميموني** ٢٠ .

(٥) **ابن الجنيد** ٤٦١ ، ٥١٠ .

التطبيق رقم (٤٩) :

في ترجمة : زيد بن الحُبَاب العُكلي الكوفي أبي الحسين ، حيث قال فيه الإمام أحمد : «كان كثير الخطأ»[1] .

والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد الحفظ فيُقيد به ، وأما إذا حدث من كتابه فهو ثقة ، وقد بيّن ذلك الإمام أحمد في رواية أخرى ، وعدله ، فقال: «كان صدوقاً ، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح ، ولكن كان كثير الخطأ»[2] .

وقال أيضاً : «ثقة ، ليس به بأس»[3] .

وقد أشار الإمام أحمد إلى بعض أخطائه من حفظه، فقال: «حدثنا زيد بن الحُبَاب، قال: "حدثني معاوية بن صالح، قال: حدثني أبو الزاهرية : عن نمران أبي الحسن"، قال أحمد: حدثنا به زيد من كتابه نمران، ومن حفظه نمار»[4].

ويُؤكده أن الإمام أحمد حدث عنه فأكثر، فقال: «كان صاحب حديث كيساً، كتبت عنه بالكوفة، وها هنا»[5] .

وقد روى عنه الإمام أحمد في المسند وحده: مئة وأربعة وعشرين حديثاً[6].

[٢٢] القرينة الثالثة : أن يُريد تفويت الفرصة على قرين له :

التنافس بين الأقران باب واسع ، قد يدفع بعض النقاد إلى استخدام المعاريض في الرواة بحيث يظن القرين السامع أنه جرح مؤثر في الراوي ، ولا يكون

(١) **العلل ومعرفة الرجال** ١٦٨٠.

(٢) **سؤالات أبي داود** ٣١٩ .

(٣) **العلل** ١٧٠٢ .

(٤) **العلل ومعرفة الرجال** ٧٧ .

(٥) **تأريخ بغداد** ٨/٤٤٣.

(٦) قاله الدكتور عامر حسن صبري في كتابه **معجم شيوخ الإمام أحمد** ١٨٥ .

الأمر كذلك؛ لأن هذا الناقد أراد أن يفوت الفرصة على صاحبه، فيتميز عنه بالسماع من هذا الراوي ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٥٠) :

في ترجمة : محمد بن مسلم بن تَدْرس المكي أبي الزبير، حيث قال الإمام شعبة لسُويد بن سعيد : «لا تأخذ عن أبي الزبير فإنه لا يحسن يصلي» .

والذي يظهر أنه أراد تفويت الفرصة على سُويد ؛ لأن شعبة ذهب إلي أبي الزبير ، وسمع منه فقد قال سويد : «قال لي شعبة : لا تأخذ عن أبي الزبير ، فإنه لا يحسن يصلي ، قال : ثم ذهب فكتب عنه»(١) .

وفي رواية أن سويداً سُئل، فقيل له: «لِمَ لم تحمل عن أبي الزبير ؟ فقال: حذرني شعبة فقال لي: لا تحمل فإني رأيته يسيء صلاته، ليت أني لم أكن رأيت شعبة»(٢).

وفي رواية قال سويد : «خدعني شعبة ، فقال لي : لا تحمل عنه فإني رأيته يسيء صلاته وليتني ما كنت رأيت شعبة»(٣) .

[٢٣] القرينة الرابعة : أن يُريد الورع والتقى في تقديم راو على صاحب الترجمة:

قد يُفاضل الناقد بين راويين، ويُريد بهذا أمراً غير الضبط والحفظ ، كما في التطبيق التالي :

التطبيق رقم (٥١) :

في ترجمة: حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجَهْضَمي أبي إسماعيل البصري ، حيث قال فيه عبد الله بن معاوية الجمحي: «حدثنا حماد بن سلمة بن دينار، وحماد

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال** ١٢٢/٦ .

(٢) **ضعفاء العقيلي** ١٣١/٤ .

(٣) **الكامل في ضعفاء الرجال** ١٢٢/٦.

ابن زيد بن درهم وفضل ابن سلمة على ابن زيد كفضل الدينار على الدرهم»[١] .

والذي يظهر أنه أراد الفضل في الصلاح ولزوم السنة ، ولم يُرد الحفظ والضبط ؛ لأن ابن زيد أضبط ، قال ابن حبان : «قد وهم من زعم أن بينهما كما بين الدينار والدرهم ؛ لأن حماد بن زيد كان أحفظ، وأتقن، وأضبط من حماد بن سلمة ، اللهم إلا أن يكون القائل بهذا أراد فضل ما بينهما في الفضل والدين ؛ لأن حماد بن سلمة كان أدين ، وأفضل ، وأورع من حماد بن زيد ولسنا ممن يطلق الكلام على أحد بالجزاف بل نعطي كل شيخ قسطه ، وكل راو حظه والله الموفق»[٢] .

[٢٤] القرينة الخامسة : أن يُريد بالجرح راوياً آخر :

قد يتكلم الناقد المتقدم في راوٍ، فيظن ناقد متأخر أنه أراد صاحب الترجمة، ويكون واهماً ؛ لأن صاحب الترجمة آخر اتفق مع الأول في الاسم والنسب ، وقد جمع المتأخر بين مفترق ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٥٢) :

في ترجمة : عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر المديني، حيث ذكر الإمام ابن عدي : عن عباس الدُّوري : أن الإمام ابن معين قال فيه : «عمر بن نافع : حديثه ليس بشيء»[٣] .

وصنيع الحافظ ابن عدي محل تأمل؛ لأن الإمام ابن معين لم يُرد هذا الراوي، وإنما أراد : عمر بن نافع الثقفي الكوفي .. وقد جاء في رواية الدُّوري منسوباً إلى الكوفة فقال : «سمعت يحيى يقول : عمر بن نافع ، كوفي ليس حديثه بشيء»[٤] .

(١) **تهذيب الكمال** ٢٥١/٧.

(٢) **الثقات** ٢١٨/٦ .

(٣) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٤٦/٥.

(٤) ٢٤٣٧ .

وأما صاحب الترجمة ، فقد قال الدُّوري : «سُئل يحيى بن معين عن عمر بن نافع مولى ابن عمر ؟ فقال : ليس به بأس»[1] .

و في رواية : «عمر بن نافع : ليس به بأس»[2] .

وقال الإمام الذهبي : «وهم ابن عدي فإن ذا آخر»[3] .

وقال الحافظ ابن حجر : «وهم ابن عدي في ذلك ، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر بن نافع الثقفي، وقوله في هذا وفي هذا بيّن في تاريخ عباس»[4] .

والعدوي قد أخرج له البخاري ، ومسلم ، وغيرهما .

[٢٥] القرينة السادسة : أن يُريد نفي سماع الراوي من شيخ مخصوص :

الكلام في سماع الراوي منه ما يقدح في الراوي كأن يدّعي سماع ما لم يسمعه ، ومنه ما يُؤثر في اتصال روايته ولا يقدح فيه ، وقد يتكلم الناقد في الراوي، ويُريد انقطاع روايته عن شيخ مخصوص ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٥٣) :

في ترجمة : واصل بن عبد الرحمن أبي حُرَّة البصري ، حيث قال فيه الإمام البخاري : «يتكلمون في روايته عن الحسن»[5] .

ومراد الإمام البخاري الانقطاع في روايته عن الحسن البصري ، وأنه يدلس ، قال الإمام أحمد : «حدثنا أبو عبيدة الحداد ، قال : كتبت لأبي حُرَّة في حديث

(١) **الجرح والتعديل** ١٣٨/٦ .

(٢) **الدُّوري** ٩٥٤ .

(٣) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٢٧٣/٥ .

(٤) **هدي الساري** ٤٣١ .

(٥) **الضعفاء الكبير** للعقيلي ٤٢٣/٤ .

الحسن : سمعت الحسن ، فما قال في شيء منها إلا في ثلاثة أحاديث سمعت، ولم يقل في باقيها سمعت»[١] .

وقال أيضاً : «صالح في حديثه عن الحسن يقولون لم يسمعها من الحسن»[٢].

وقال : «ثقة ، قال فلان : أخذت كتاباً له فإذا فيه : حدثنا الحسن ؟ فقال : ما قلت حدثنا فما وقف منها إلا على ثلاثة ، قال أحمد : كانوا يستفهمون عند الحسن»[٣] ، يعني : يجتمعون عنده للاستفسار ، وفهم المعاني ، قال الذهبي : «كان له مجلس خاص في منزله ، لا يكاد يتكلم فيه إلا في معاني الزهد .... فإن سأله إنسان عن غيرها تبرم به»[٤] .

وقال الإمام يحيى بن معين : «حدثني غُنْدر ، قال : وقفت أبا حُرَّة على حديث الحسن فقال : لم أسمعها من الحسن ، أوقال غُنْدر : فلم يقف على شيء منها أنه سمعه من الحسن إلا حديثاً أو حديثين»[٥] .

ويُؤكده أنه معروف بالصدق، فقد قال فيه شعبة: «ذاك من أصدق الناس»[٦].

[٢٦] القرينة السابعة : أن يكون مازحاً بكلامه في الراوي :

التطبيق رقم (٥٤) :

في ترجمة : الإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وعفان ابن مسلم، حيث قال عمر بن أحمد الجوهري : سمعت جعفر بن محمد

(١) **العلل** ٥٣٠ .

(٢) المصدر السابق ٣٩١٠ .

(٣) **سؤالات أبي داود** ٤٦٦ .

(٤) **سير أعلام النبلاء** ٥٧٩/٤ .

(٥) **علل عبد الله** ٣٨٢٣ .

(٦) **العلل ومعرفة الرجال** ٥٠٦٤ .

الصائغ يقول : «اجتمع علي بن المديني ، وأبو بكر بن أبى شيبة ، وأحمد بن حنبل ، وعفان بن مسلم ، فقال عفان : ثلاثة يضعفون في ثلاثة : علي بن المديني في حماد ابن زيد ، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد ، وأبو بكر بن أبى شيبة في شريك . قال علي بن المديني : ورابع معهم، قال عفان : ومن ذاك ؟ قال: عفان في شعبة»(١) .

و الذي يظهر أن عفان وعلي قالا ذلك على سبيل المزاح ، وليس فيهم ضعيف في هؤلاء الشيوخ ، لكنهم من صغار تلاميذهم ، ولذا قال عمر بن أحمد الجوهري - وهو راوي الخبر - : «كل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف ، ولكن قال هذا على وجه المزاح»(٢) .

وقال الذهبي : «هذا منهم على وجه المباسطة ؛ لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين»(٣) .

[٢٧] القرينة الثامنة : أن يُريد رمي الراوي بالخطأ في شيْ مخصوص ، ولا يقصد تجريحه المطلق :

قد يتكلم الناقد في الراوي ، ويريد أمراً معيناً ، ولا يتهمه في جميع الأمور ، وذلك إذا عدله الناقد نفسه في موضع آخر ، وعُرف الراوي بالصدق والعدالة ، ولم يُعارض بجرح مفسر مؤثر كما في التطبيق التالي :

التطبيق رقم (٥٥) :

في ترجمة : محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم ، حيث تكلم فيه الإمام مالك .

---

(١) **تأريخ بغداد ١٢/٢٧٢.**

(٢) المصدر السابق ١٢/٢٧٢.

(٣) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/١٠٣ . سير أعلام النبلاء ١٠/٢٤٦ . تذكرة الحفاظ ١/٣٨٠ .**

و الذي يظهر أنه أراد أمراً مخصوصاً لا يُؤثر فيه من حيث الجملة، وهو مروياته المدلسة ، أو رواياته عن الضعفاء ، والمجاهيل ، وأهل الكتاب ، أو التي لا إسناد لها ، حيث اشتهر كتابه في السيرة الذي روى فيه الغث والسمين ، وهو فيها مجرد ناقل ، والعهدة في هذه الحال عليهم .

وقال الإمام البخاري : «لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها»(١) .

وقال المروذي : «سألته - يعني الإمام أحمد - عن محمد بن إسحاق كيف هو ؟ فقال : هو حسن الحديث ، ولكن إذا جمع عن رجلين ، قلت : كيف ؟ قال : يحدث عن الزهري ورجل آخر فيحمل حديث هذا على ذا ، وقال: قال مالك وذكره فقال : دجال من الدجاجلة ، وقال أبو عبدالله : قدم محمد بن إسحاق إلى بغداد فكان لا يبالي عمن يحكي : عن الكلبي وغيره»(٢).

وقال الأثرم : «قلت لأبي عبد الله : ما تقول في محمد بن إسحاق ؟ قال : هو كثير التدليس جداً فكان أحسن حديثه عندي ما قال : أخبرني وسمعت»(٣) .

وقال ابن حبان : «لم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث ، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا»(٤) .

---

(١) **جزء القراءة خلف الإمام للبخاري** ٤٠ .

(٢) ٥٥ ، ٥٦، ٥٧ .

(٣) **الجرح والتعديل** ٧/١٩٢ .

(٤) **الثقات** ٧/٣٨٢ .

و مما يُؤكد ذلك أن الإمام روى : عن ابن إسحاق في الموطأ . قال محمد بن فليح : «نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ وهما ممن يحتج بحديثهما»(١) .

[٢٨] القرينة التاسعة : أن يُريد الثناء على حفظ الراوي حين شبه مروياته بحديث غيره :

إذا شبه الناقد حديث الراوي بحديث راوٍ غيره، فإنه يكون تجريح مفسر للراوي؛ لأنه يدل على سرقته لأحاديث غيره، لكن قد يُريد الناقد به أحياناً الثناء على دقة ضبط الراوي ، إذا عدله الناقد في موضع آخر، أو كان الراوي مشهوراً بالصدق والضبط ، أو جاء التصريح بمراد الناقد في كلام ناقد معتبر ، كما في التطبيق التالي :

التطبيق رقم (٥٦) :

في ترجمة : بشر بن حرب الأزدي أبي عمرو النَّدَبي ، حيث قال الإمام ابن معين : «قال عارم ، عن حماد بن زيد قال : ذكرت لأيوب حديث بشر بن حرب ، فقال : كأنما نسمع حديث نافع»(٢) .

والذي يظهر أن أيوب أراد بذلك الثناء على ضبطه. صرح بذلك الإمام ابن معين في رواية أخرى فقال : «حدثنا عارم : عن حماد بن زيد قال : جعلت أحدث أيوب بحديث بشر بن حرب فقال : كأني أسمع حديث نافع ، قال يحيى : كأنه مدحه»(٣) .

[٢٩] القرينة العاشرة : أن يُريد الرواية لا الراوي :

قد يتكلم الناقد في الراوي، ويُريد ضعف بعض مروياته، كما في التطبيق التالي:

(١) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري ٤٠ .

(٢) الدُّوري ٣٨٤٦ .

(٣) المصدر السابق ٤٤٨٨.

التطبيق رقم (٥٧) :

في ترجمة : عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الإمام الفقيه ، حيث قال الإمام إبراهيم الحربي: «سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي ؟ فقال : حديثه ضعيف»[١] .

والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد ضعف حديث مخصوص للأوزاعي ،فقد قال الإمام البيهقي : «يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به لا أنه ضعيف في الرواية ، والأوزاعي : إمام في نفسه ثقة لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله ، ثم يحتج بالمقاطيع»[٢] .

ولعل أصل ما حكاه الحربي ، هو ما بيّنه المرُّوذي ، حيث يقول : «قلت له – يعني الإمام أحمد – : فتعرف : عن الوليد : عن الأوزاعي : عن يحيى : عن أبي سلمة : عن أبي هريرة : عن النبي ﷺ : "متى كنت نبياً" ، قال : هذا منكر ، هذا من خطأ الأوزاعي ، هو كثيراً مما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير ، كان يقول : عن أبي المهاجر ، وإنما هو أبو المهلب»[٣] .

ويُؤكده أن الإمام أحمد وثقه وأثنى عليه في مواضع أخرى ، فذكر مرة أنه ثقة[٤]، وقال مرة : «كان من الأئمة»[٥] ، وقال عبد الله : «سئل أبي عن الأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ؟ فقال : هما عندي سواء، ليس بالشام رجل أصح عندي حديثاً من سعيد بن عبد العزيز»[٦] .

---

(١) **تهذيب التهذيب** ٦/٤٨٤.

(٢) المصدر السابق ٦/٤٨٤ .

(٣) **العلل** ٢٦٢.

(٤) **العلل ومعرفة الرجال** ٢٥٣٨ .

(٥) **تاريخ أبي زرعة الدمشقي** ١١٧٣ ، ١٠٨٢ .

(٦) **العلل ومعرفة الرجال** ٤١٣٠ ، ٤١٣١ .

وقد تقدم تطبيق آخر[١]، عند حديث رواه ابن سعد ، قال فيه ابن معين : «كذب» وحمله الخطيب على المناكير التي يرويها ابن سعد عن شيخه الواقدي .

المبحث الرابع : القرائن المتعلقة بمخالفته :

من الأمور المعتبرة في الترجيح معرفة مدى موافقة الراوي أو مخالفته ، فيطرح القول الشاذ الذي خالف فيه الناقد من هو أعلم منه ، أو خالف سائر النقاد بلا حجة معتبرة القدح ، ويزيده وهناً إن كانوا أعلم منه بالفن ، أو كان متأخراً وخالف النقاد المتقدمين بلا حجة مؤثرة . قال أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي : «كل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد ، حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»[٢] .

وقال الإمام أبو جعفر ابن جرير : «من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح ، وما تسقط العدالة بالظن»[٣]. وقال أبو رجاء قتيبة بن سعيد : «قلت لعبد الرحمن بلغنا أنك قلت : إن عمر بن هارون روى عن فلان ولم يسمع منه ؟ فقال: يا سبحان الله ما قلت أنا ذا قط ؟! ولو روى ما كان عندنا بمتهم»[٤] .

وقال علي بن عثمان النُفَيلي : «قلت له - يعني أحمد بن حنبل - : إن أباقتادة كان يتكلم في وكيع ، وعيسى بن يونس ، وابن المبارك ؟! فقال : من كذب أهل الصدق ، فهو الكاذب»[٥].

وقد ردّ الإمام أحمد وغيره القول الفرد المخالف للأكثر ، فقد قال أبو طالب

---

(١) تطبيق رقم : ٢٢.

(٢) **تهذيب التهذيب** ٧/ ٢٤١ ، ترجمة عكرمة مولى ابن عباس .

(٣) **هدي الساري** ٤٢٩.

(٤) **تأريخ بغداد** ١١/١٨٩.

(٥) المصدر السابق ١٣ / ٥٠٠ .

أحمد بن حميد : «سألت أحمد بن حنبل عن سهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو ؟ فقال : قال يحيى : "كان محمد أحب إلينا" ، وما صنع شيئاً ؛ الناس سهيل عندهم ليس مثل محمد ، قلت : سهيل عندهم أثبت ؟ قال نعم»[1] .

فالإمام أحمد أراد بقوله «الناس» : غالب النقاد .

وقال الإمام الذهبي : «الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة ؛ لكونه تعنت فيه ، وخالف الجمهور من أولي النقد والتحرير ؛ فإنا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء»[2] .

[٣٠] القرينة الأولى : أن يُخالف بتجريحه مشهور العدالة والصدق :

التطبيق رقم (٥٨) :

في ترجمة : عبد الرحمن بن مهدي الإمام الناقد ، حيث تكلم فيه إسحاق بن إسماعيل.

و في صنيعه نظر ؛ لأنه شاذ، حيث تكلم في إمام من أئمة المسلمين مشهور بالإتقان والضبط والعدالة ، ولذا تعقبه الإمام أحمد ، فقد قال أبو بكر الأثرم : «سمعت أبا عبد الله وذكر له عن إنسان أنه يحكي عنه - ابن مهدي - القدر ؟ قال : ويحل له أن يقول هذا ؟ ! هو سمع منه ؟ ! ثم قال : يجيء إلى إمام من أئمة المسلمين يتكلم فيه»[3] .

وقال الأثرم : «سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل فسئل عن إسحاق بن إسماعيل الذي كان يحدث في مدينة أبي جعفر ؟ فقال: ما أعلم إلا خيراً إلا أنه حمل

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٣/٤٤٨ .

(٢) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ١/١١٣.

(٣) **تهذيب التهذيب** ٦/٢٥١ .

عليه بكلمة ذكرها، وقال : بلغني أنه يذكر عبد الرحمن بن مهدى، وفلاناً، وما أعجب هذا !؟ ثم قال - وهو مُغتاظ - : ما لك أنت ويلك - ونحو هذا - ولذكر الأئمة»[1] .

التطبيق رقم (٥٩) :

في ترجمة : هشام بن حسان الأزدي البصري ، وخالد بن مِهْران الحذاء البصري ، حيث قال أبو شهاب : «قال لي شعبة عليك بالحجاج بن أرطأة ومحمد بن إسحاق ، واكتم عليّ عند البصريين في خالد وهشام»[2] .

و كلام شعبة في هشام وخالد محل تأمل؛ لأنهما ثقتان. قال الإمام الذهبي: «هذا قول مطروح وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم ، فإن خالداً الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما»[3].

وقال في موضع آخر : «ما التفت أحد إلى هذا القول أبداً»[4] .

التطبيق رقم (٦٠) :

في ترجمة : يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ، حيث قال فيه الحافظ أبو عَرُوبة الحسين بن أبي مَعْشَر الحراني (ت ٣١٨هـ) : «هذا لا يسوى نواة في الحديث كان يتلقن كل شيء وكان يعرف بالصدق»[5] .

وفي كلامه تأمل ؛ لأنه خالف غالب النقاد الذين وثقوه . قال ابن عدي : «لم أر أحداً يطعن فيه غير بن أبي مَعْشَر وهو معروف بالصدق ، وليس به بأس»[6] .

---

(١) **تأريخ بغداد** ٦/٣٣٥ .

(٢) **الجرح والتعديل** ٣/١٥٥ .

(٣) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٧/٧٨ .

(٤) المصدر السابق ٢/٤٢٨ ؛ ترجمة خالد بن مهران .

(٥) **الكامل في ضعفاء الرجال** ٧/٢٥١.

(٦) المصدر السابق ٧/٢٥١ .

التطبيق رقم (٦١) :

في ترجمة : جرير بن عبد الحميد الضَبّي ، حيث أشار البيهقي إلى تغيره وضعف حديثه، فقال فيه عند بيانه لضعف حديث : «في رواته من نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ، وهو جرير بن عبد الحميد»[١] .

وصنيعه محل تأمل ، لتفرده ومخالفته ، قال الحافظ ابن حجر : «لم أر ذلك لغيره ، بل احتج به الجماعة»[٢] .

التطبيق رقم (٦٢) :

في ترجمة : أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم ، حيث قال فيه الإمام ابن عبد البر: «ضعيف»[٣]، وقال ابن حزم : «ليس بالمشهور»[٤] ، وقال في موضع آخر : «ليس بالقوي»[٥] .

و في صنيعهما تأمل، لأنه يُخالف التوثيق المحفوظ عن النقاد، قال الحافظ ابن حجر: «هذه غفلة منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما»[٦].

[٣١] القرينة الثانية : أن يُخالف من هو أعلم منه بالرواة بلا حجة معتبرة :

التطبيق رقم (٦٣) :

في ترجمة : الأسود بن مسعود العنبري البصري، حيث قال فيه الإمام الذهبي: «لا يُدرى من هو»[٧] .

(١) سنن البيهقي الكبرى ٦/٨٧ .
(٢) هدي الساري ٣٩٥ .
(٣) التمهيد ١/٣١٢ .
(٤) المحلى ١/٢٩٨.
(٥) المصدر السابق ٧/١٣٧ .
(٦) تهذيب التهذيب ١/٨٢ .
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٤١٩ .

وصنيعه محل تأمل : لأنه خالف ناقداً متقدماً أعلم منه ، حيث إن الإمام ابن معين عرف الأسود ، فقال فيه : «ثقة»[1] .

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الذهبي بقوله: «هو كلام لا يسوى سماعه ، فقد عرفه ابن معين ، ووثقه وحسبك»[2] .

[٣٢] القرينة الثالثة : أن يكون متشدداً ويُخالف من هو أعلم منه بالرواة بلا حجة معتبرة :

و هذا اجتمع في صنيعه مضعفان ، وممن عُرف بذلك ابن حبان ، وقد جمع بين النقيضين في مؤلفاته ، فهو متساهل فيمن اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه الثقات - وأما من نص على بيان حالهم في الثقات فهو معتدل - ، وفي الوقت نفسه متشدد في كتابه المجروحين فلا عبرة بمخالفته ولا بتفسيره للجرح إذا تفرد فيه وخالف ، ولذا تجده يُورد الترجمة في الكتابين ؟!

ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٦٤) :

في ترجمة :العلاء بن زهير الأزدي أبي زهير الكوفي ، حيث ذكره ابن حبان في المجروحين وقال فيه : «كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات»[3] .

وفي صنيعه نظر ؛ لأنه خالف الإمام يحيى بن معين فقد وثقه[4] ، وحسبك به

(١) **الدارمي** ١١٧ .

(٢) **تهذيب التهذيب** ٢٩٨/١.

(٣) **المجروحين** ١٨٣/٢.

(٤) **الجرح والتعديل** ٣٥٥/٦ .

فهو أعلم من ابن حبان في هذا الفن ولا عبرة بتفسير ابن حبان ؛ لأن له إفرادات في المجروحين يشذ بها ويتشدد . قال الإمام الذهبي : «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[1].

ولذا فإنه تعقبه هنا فقال : «العبرة بتوثيق يحيى»[2] .

ومما يُوهن كلام ابن حبان أيضاً تناقضه ، فقد ذكر العلاء في الثقات !؟ [3].

[٣٣] القرينة الرابعة : أن يكون المخالف ضعيفاً أو مبتدعاً ، أو عُرف بالاعتماد على قول ضعيف :

عُرف عدد من النقاد بكثرة التفرد والمخالفة في الجرح والتعديل، مع ضعفهم، أو بدعتهم فهؤلاء لا عبرة بصنيعهم ، ولا بذكرهم لكلام المتقدمين بدون إسناد معتبر إذا خُولفوا ، وطعنهم في الرواة - والحال هذه - يُرد من باب أولى ، حيث اجتمع في صاحبه مضعفين لقوله ، ومنهم : أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي (ت ٣٧٤هـ) ، وعبد الرحمن بن يوسف بن خِراش (ت ٢٨٣هـ) ، وأبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقدة الكوفي (ت ٣٣٢هـ) ومحمد بن سعد كاتب الواقدي (ت ٢٣٠هـ) فالأول فيه ضعف ، والثاني والثالث فيهما بدعة رفض، والأخير يعتمد على الواقدي وهو لا شيء ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٦٥) :

في ترجمة: عمر بن حبيب المكي نزيل اليمن الحافظ الثقة، حيث ضعفه الأزدي.

و في صنيعه نظر؛ لأن الأزدي غير معتمد لا سيما وقد خالف النقاد الذين وثقوا

(١) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ١/٤٤١ .

(٢) المصدر السابق ٥/١٢٤ .

(٣) ٧/٢٦٥ .

عمر بن حبيب ، ولذا تعقبه الذهبي، فقال : «وثقه أحمد ويحيى فافتضح الأزدي»[1].
وقال الحافظ ابن حجر: «ضعفه الأزدي فما أصاب»[2] ، وقال: «ثقة حافظ»[3].

وكذا في ترجمة : أبان بن إسحاق المدني ، حيث قال فيه أبو الفتح محمد بن الحسن الأزدي : «متروك» ، وتعقبه الإمام الذهبي بقوله: «لا يُترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعى ، وجرّح خلقاً لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم ، وهو المُتكلَّم فيه»[4].

وكذا في ترجمة : عمر بن محمد بن المنكدر ، حيث قال فيه الأزدي : «في القلب منه شيء» وتعقبه الإمام الذهبي بقوله : «احتج به مسلم فليسكن قلبك»[5] .

وكذا في ترجمة: صالح بن قدامة بن إبراهيم القرشي المدني، حيث قال فيه الأزدي: «فيه لين» ، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : «قول الأزدي لا عبرة به إذا انفرد»[6] .

التطبيق رقم (٦٦) :

في ترجمة : سليمان بن داود العَتَكي أبي الربيع الزهراني البصري ، حيث قال فيه عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش : «تكلم الناس فيه وهو صدوق»[7] .

وفي صنيعه نظر ، فلم يتكلموا فيه ، وهذا يُخالف توثيق النقاد له، وَمَنْ الناس بعدهم !؟ قال الحافظ ابن حجر : «لم نجد فيه لأحد كلاماً إلا بالتوثيق»[8] .

---

(١) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٥/٢٢٣ .

(٢) **لسان الميزان** ٧/٣١٦ .

(٣) **التقريب** ٤٨٧٣ .

(٤) **الميزان** ١ / ٦١ .

(٥) **ميزان الاعتدال** ٣/٢٢٢ .

(٦) **تهذيب التهذيب** ٤/٣٥٠ .

(٧) **تأريخ بغداد** ٩/٣٨ .

(٨) **هدي الساري** ٤٠٧.

التطبيق رقم (٦٧) :

في ترجمة : نافع بن عمر الجُمحي المكي ، حيث عدله الأئمة ، وقال ابن سعد فيه : «كان ثقة قليل الحديث فيه شيء»[١] .

وفي كلامه نظر ؛ لأن عمدته الواقدي ، وهو متروك ، فلا عبرة بمخالفته ، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : «احتج به الأئمة ، وقد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر ؛ لاعتماده على الواقدي»[٢] .

[٣٤] القرينة الخامسة : أن يكون المجرح متأخراً معروفاً بالتفرد والمخالفة في التعديل والتجريح:

اشتهر عدد من النقاد المتأخرين بالتفرد والمخالفة لمن هو أعلم منهم بالفن ، فلا عبرة بجرحهم - والحال هذه - ، ولا بذكرهم كلام المتقدمين بدون إسناد معتبر إذا خُولفوا ، ومنهم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (ت ٤٥٦هـ)، وأبو نصر المُؤتَمن ابن أحمد الساجي (ت ٥٠٧هـ)، وأبو محمد عبد الحق ابن عبد الرحمن الإشبيلي (ت ٥٨١هـ) وأبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ) ، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٦٨) :

في ترجمة : المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطُّيوري أبي الحسين الثقة ، حيث تكلم فيه المُؤتَمن بن أحمد الساجي .

وصنيعه محل تأمل ؛ لأنه قول شاذ خالف فيه غالب النقاد ، قال السمعاني :

---

(١) الطبقات ٤٩٤/٥ .

(٢) هدي الساري ٤٤٧.

«أكثر عنه والدي، وحدثنا عنه أبو طاهر السَبَخي، وأبو المعالي الحلواني بمرو. وإسماعيل بن محمد بأصبهان وخلق يطول ذكرهم ، وكان المُؤْتَمن الساجي سيء الرأي فيه ، وكان يرميه بالكذب ويصرح بذلك ، وما رأيت أحداً من مشائخنا الثقات يوافقه ، فإني سألت جماعة ، مثل : عبد الوهاب الأنماطي ، وابن ناصر وغيرهما ، فأحسنوا عليه الثناء ، وشهدوا له بالطلب والصدق والأمانة»(١).

وقال الإمام الذهبي في الميزان : «شيخ مشهور مكثر ثقة ما التفت أحد من المحدثين إلى تكذيب مُؤْتَمن الساجي له»(٢) ، وزاد في المغني : «ثبت»(٣) .

التطبيق رقم (٦٩) :

في ترجمة : عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري المدني ، حيث قال فيه عبد الحق الإشبيلي : «ثقة عند ابن معين وأبي زرعة ، وضعفه غيرهما»(٤) .

و في كلامه نظر ؛ لأنه يُخالف التوثيق المطلق المحفوظ عن النقاد؛ ولذا تعقبه أبو الحسن ابن القطان، فقال: «هذا أمر لا أعرفه ؟! بل هو ثقة مطلقاً، ولا أعرف أحداً ضعفه ، ولا ذكره في جملة الضعفاء»(٥) .

و كذا تعقبه الحافظ ابن حجر ، فأيد ابن القطان بقوله : «هو كما قال ، وقد احتج به الجماعة»(٦) .

---

(١) **لسان الميزان** ٥/١٠ .

(٢) ٦/٥١ .

(٣) ٢/٥٤٠ .

(٤) **الأحكام الوسطى** ١/٢٦٥.

(٥) **بيان الوهم** ٢٥١٢.

(٦) **هدي الساري** ٤١٢.

التطبيق رقم (٧٠) :

في ترجمة : معقل بن عبيد الله العبسي مولاهم الجزري ، حيث قال فيه أبو الحسن بن القطان : «معقل عندهم مستضعف»[١] .

و في صنيعه نظر؛ لأنه يُخالف توثيقه المحفوظ عن غالبهم، فقد قال عبد الله ابن أحمد: «سألت يحيى عن معقل بن عبيد الله ؟ فقال: ليس به بأس، قال أبي: ثقة»[٢].

وقال الإمام أحمد[٣] ، وابن معين[٤]، وعلي بن المديني[٥] ، والنسائي[٦]: «ثقة» وأخرج له مسلم ، وقال الإمام أحمد[٧] ، والنسائي مرة أخرى[٨] : «صالح الحديث» ، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: «ضعيف»[٩]، ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب ابن القطان ،فقال: «كذا قال ، بل هو عند الأكثرين : صدوق لا بأس به»[١٠] .

[٣٥] القرينة السادسة : أن يُخالف المجرح ما استقر عليه الحال :

التطبيق رقم (٧١) :

في ترجمة : الحسن بن علي بن شبيب المَعْمَري أبي علي البغدادي الحافظ ، حيث تكلم فيه موسى بن هارون ، وأنكر عليه أحاديث .

---

(١) **بيان الوهم** ٢٠٥٣.

(٢) **العلل ومعرفة الرجال** ٣٩٨٨ .

(٣) المصدر السابق ٣١٨٨ .

(٤) رواية إسحاق بن منصور ، **الجرح والتعديل** ٢٨٦/٨.

(٥) **سؤالات ابن أبي شيبة** ٢٥٦ .

(٦) **تهذيب التهذيب** ٢١٠/١٠ .

(٧) **العلل ومعرفة الرجال** ٢٣٨١ .

(٨) **تهذيب التهذيب** ٢١٠/١٠ .

(٩) المصدر السابق ٢١٠/١٠.

(١٠) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٤٧١/٦ .

و في صنيعه تأمل: لأنه يُخالف ما استقر عليه الحال من توثيق النقاد للحسن، وما تفرد به محفوظ ، قاله الدارقطني ، وسيأتي كلامه في القرينة السابعة[1] .

وقال الحافظ ابن حجر : «استقر الحال آخراً على توثيقه ، فإن غاية ما قيل فيه : أنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وقد علمت من كلام الدارقطني أنه رجع عنها ، فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها ، وإن كان مصيباً بها كما كان يدعي فذاك أرفع له»[2] .

المبحث الخامس : القرائن المتعلقة بموافقته :

يرجع النقاد التعديل المعتبر إذا تبين أن الجرح المخالف ممن لا عبرة بعدد قائليه ، كأن يكونوا من المتشددين في الجرح والتعديل ، ولم يُفسروا الجرح بقادح، أو أن يُقلدوا أحدهم بلا دليل معتبر لا سيما إن عرفوا بالتشدد، أو أن يكون باعثهم التحامل على الراوي، أو تبين أن ما استنكروا عليه محفوظ، كما في القرائن التالية:

[٣٦] **القرينة الأولى: أن يكونوا ممن عُرفوا بالتشدد، ولم يُفسروا الجرح بقادح:**

التطبيق رقم (٧٢) :

في ترجمة : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي ، حيث ضعفه يحيى القطان ، وابن المديني وابن حزم ، وقد ردّوا صنيعهم ؛ لأنهم خالفوا جمهور النقاد بلا حجة ، وقد تعقبهم الإمام الذهبي فقال : «مشى علي - ابن المديني - خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد ابن حزم وقال : ضعيف...، فلا يُلتفت إلى ذلك بل هو ثقة»[3].

---

(١) تطبيق رقم : ٧٦ .

(٢) **لسان الميزان** ٢/٢٢٤.

(٣) **سير أعلام النبلاء** ٧ / ٣٥٧ .

[٣٧] القرينة الثانية : أن يكونوا ممن عُرفوا بضعف أو بدعة أو عُرفوا بكثرة الاعتماد على كلام الضعفاء :

لا عبرة بعدد من كان هذا حاله ، ولا بذكرهم كلام المتقدمين بدون إسناد معتبر إذا خُولفوا، وتعديل ناقد واحد معتمد يرد جرحهم جميعاً ، وقد تقدم ذكرهم[١]، ومن تطبيقاته :

التطبيق رقم (٧٣) :

في ترجمة : خُثَيم بن عِراك بن مالك الغفاري المدني، حيث ضعفه الأزدي[٢] ، وقلده ابن حزم فقال فيه: «في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنه»[٣] .

و في صنيعهما نظر ؛ ولا عبرة بتوافقهما ؛ لأنهما ممن لا يُعتد بمخالفتهما لجمهور النقاد ، وقد قلد أحدهم صاحبه ، ولذا تعقبهما الحافظ ابن حجر فقال : «شذّ الأزدي فقال : "منكر الحديث" وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي ، وأفرط فقال : "لا تجوز الرواية عنه"، وما درى أن الأزدي ضعيف ، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات ؟!»[٤]، وقال في موضع آخر : «هي مجازفة صعبة»[٥].

التطبيق رقم (٧٤) :

في ترجمة : مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطاطَري ، حيث ضعفه ابن قانع ، وتبعه ابن حزم فقال فيه : «ضعيف»[٦] .

---

(١) قرينة رقم : ٣٤ .
(٢) تهذيب التهذيب ١١٨/٣ .
(٣) المحلى ١٢٠/٨.
(٤) هدي الساري ٤٠٠ .
(٥) تهذيب التهذيب ١١٨/٣ .
(٦) المحلى ١٨١/٢.

و في صنيعهما نظر : لأن ابن قانع فيه ضعف فلا يُعتمد في الجرح والتعديل، وابن حزم قد قلده ، وهو متأخر يشذ ويُغرب ويخالف في هذا الباب . قال الإمام الذهبي في مروان : «ثقة مشهور مرجئ ، وقال ابن حزم : "ضعيف" ، ولا يُلتفت إلى تضعيفه بلا حجة»[١] .

وقال الحافظ ابن حجر : «ضعفه أبو محمد ابن حزم فأخطأ ؛ لأنا لا نعلم له سلفاً في تضعيفه إلا ابن قانع ، وقول ابن قانع غير مقنع»[٢] .

[٣٨] **القرينة الثالثة : أن يكونوا من المتأخرين المعروفين بالتفرد والمخالفة ، أو يستندوا على تقليد من لا يُعتد بمخالفته :**

لا عبرة بالعدد من كان هذا حاله كسابقه، وقد تقدم ذكرهم في القرينة الخامسة:

التطبيق رقم (٧٥) :

في ترجمة : حرام بن حكيم بن خالد بن سعد بن الحكم الأنصاري ، حيث قال فيه ابن حزم : «ضعيف»[٣]، وتبعه عبد الحق الإشبيلي[٤] ، وقال أبو الحسن بن القطان : «لا أدري من أين جاء تضعيفه ، وإنما هو مجهول الحال»[٥] .

و في صنيعهم نظر ؛ لأنهم عُرفوا بالمخالفة في الجرح والتعديل ، وهذا منها ، وقد قلدوا أحدهم بلا حجة ، ولذا تعقبهم الحافظ ابن حجر ، فقال : «قد ضعفه ابن حزم في المحلى بغير مستند ، وقال عبد الحق عقب حديثه : لا يصح هذا ، وقال في موضع آخر : حرام ضعيف ، فكأنه تبع ابن حزم ، وأنكر عليه ذلك ابن

(١) **المغني في الضعفاء** ٦٥٢/٢ .

(٢) **تهذيب التهذيب** ٨٦/١٠ .

(٣) **المحلى** ١٨١/٢.

(٤) **الأحكام الوسطى** ١٧٨/١ .

(٥) **بيان الوهم** ١٠٦٠، ١٠٦١.

القطان الفاسي فقال: بل مجهول الحال ؟! وليس كما قالوا بل هو ثقة كما قال العجلي وغيره»[1].

التطبيق رقم (٧٦) :

في ترجمة : عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي المخزومي المكي الثقة ، حيث ضعفه الساجي وتبعه ابن حزم[2] ، وأبو محمد عبد الحق الإشبيلي[3] .

و صنيعهم محل تأمل ؛ لأنهم عُرفوا بالمخالفة في الجرح والتعديل ، والذي يظهر أيضاً أن الساجي أدخل ترجمة في ترجمة ، وقد تعقبهم الإمام الذهبي ، والحافظ ابن حجر[4] .

[٣٩] القرينة الرابعة : أن تكون العداوة أو الحسد باعثهم على التجريح :

التطبيق رقم (٧٧) :

في ترجمة : الحسن بن علي بن شبيب أبي علي المَعْمَري البغدادي ، حيث جرحه موسى بن هارون البغدادي ، وكذبه فَضْلَك الرازي البغدادي وابن الجُنيد البغدادي ، وكلهم من أهل بلده وقد صحبوه .

و توافقهم لا يُعتد به ؛ لأن بينه وبين موسى عداوة ، وكان موسى يقول : «استخرت الله سنتين حتى تكلمت في المَعْمَري ، وذاك أني كتبت معه عن الشيوخ وما افترقنا فلما رأيت تلك الأحاديث قلت من أين أتى بها»[5] .

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/١٩٥.

(٢) المحلى ٥/٢٧٧ .

(٣) الأحكام الوسطى ٤/٣٤٥ .

(٤) الميزان ٥/١١٣ ، تهذيب التهذيب ٧/٢٣١.

(٥) لسان الميزان ٢/٢٢٢.

و لم يعتدوا بهذا : لأنه سمع ما لم يسمع موسى . ومهما يكن من شيء فيحتمل له ما تفرد به لأنه مكثر . قال الدارقطني : «صدوق عندي حافظ ، وأما موسى بن هارون فجرحه وكانت بينهما عداوة ، وكان أنكر عليه أحاديث أخرج أصوله العُتق بها ، ثم ترك روايتها لما أُنكر عليه»[1] .

وقال ابن أبي دارم : «كنت ببغداد لما أنكر عليه موسى بن هارون فرفع الأمر إلى يوسف القاضي فقال موسى : هذه أحاديث شاذة عن ثقات لا بد من إخراج الأصول بها ، فقال المَعْمَري: قد عرف من عادتي أن كنت إذا رأيت حديثاً غريباً عند شيخ لا أعلم عليه إنما كنت أقرأه من كتاب الشيخ وأحفظه فلا أصل لهذا»[2]، وقال أبو طاهر الحسين بن محمد بن الحسن بن إبراهيم الجُنابَذِي[3] النيسابوري : «كان المَعْمَري يقول : كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر بي حديث غريب قصدت الشيخ وحدي فأسأله عنه»[4] ، وقال أبو تراب محمد بن إسحاق الموصلي: «سمعت المَعْمَري يقول : أما تعجبون من موسى بن هارون يطلب لي متابعاً في أحاديث خصتني بها الشيوخ وقطعتها من كتبهم»[5]، وقال أحمد بن هارون البَرْدِيجي : «ليس بعجب أن ينفرد المَعْمَري بعشرين أو ثلاثين حديثاً أو أكثر ليست ثم غيره في كثرة ما كتب»[6].

و أما فَضْلَك الرازي وابن الجنيد فصنيعهما مردود ؛ لأن باعثه الحسد ، قال

---

(١) **سؤالات الحاكم** ٧٨ .

(٢) **طبقات الحفاظ** للسيوطي ٢٩٥ .

(٣) **الأنساب** ٣/٣٣٤ .

(٤) **لسان الميزان** ٢/٢٢٢.

(٥) المصدر السابق ٢/٢٢٢.

(٦) **الكامل** ٢/٣٣٧ .

ابن عـدي : «سمعت عَبْدان يقول : سمعت فَضْلَك الرازي وجعفر بن الجنيد يقولان : المَعْمَري كذاب ، ثم قال لي عَبْدان : حسداه ؛ لأنه كان رفيقهم ، فكان المَعْمَري إذا كتب حديثاً غريباً لا يفيدهما، وما رأيت صاحب حديث في الدنيا مثل المَعْمَري»(1).

[٤٠] القرينة الخامسة : تقليدهم لأحدهم في التجريح بغير قادح معتبر :

التطبيق رقم (٧٨) :

في ترجمة : محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم ، حيث يُذكر عن يحيى القطان ، ووهيب والإمام مالك ، وهشام بن عروة أنهم كذبوه في حكاية تُروى عنهم ، فقد قال الفضل بن جعفر : «حدثنا عبد الملك بن محمد ، حدثني سليمان بن داود ، قال لي يحيى القطان : أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب ، قلت وما يدريك ؟ قال : قال لي وهيب ، فقلت لوهيب : ما يدريك ؟ قال : قال لي مالك بن أنس ، فقلت لمالك : وما يدريك ؟ فقال: قال لي هشام بن عروة ، قلت لهشام: وما يدريك ؟ قال : حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر ، ودخلت علي وهي ابنة تسع سنين وما رآها أحدحتى لقيت الله ؟!»(2) .

و يُجاب عن هذه الحكاية بأحد أمرين ، الأول : أنها باطلة الإسناد، والمتن(3) ،

---

(١) **الكامل** ٢/٣٣٧ .

(٢) **سير أعلام النبلاء** ٧/٤٩ .

(٣) أما الإسناد ففيه الشاذكوني سليمان بن داود ، وقد اتهموه ، وأما علة المتن ، فهي أن فاطمة أكبر من زوجها ببضع عشرة سنة ؟! ، ولذا فإن الإمام الذهبي أبطلها، فقال: «معاذ الله أن يكون يحيى، وهؤلاء بدا منهم هذا بناء على أصل فاسد واه ، ولكن هذه الخرافة من صنعة سليمان وهو الشاذكوني لا صبحه الله بخير، فإنه مع تقدمه في الحفظ متهم عندهم بالكذب، وانظر كيف قد سلسل الحكاية ويبين لك بطلانها أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين لم يكن زوجها هشام خلق بعد فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة» **سير أعلام النبلاء** ٧/٤٩.

والمحفوظ أن هشاماً كذبه دون ذكر العمر ، والثاني : أن هذا العدد لا أثر له : لأنه مبني على تقليد هشام ابن عروة، وهشام قد جرح ابن إسحاق لأمر لا يمكن الإحاطة به، قد تعقبه عليه الإمام أحمد فقد قال الإمام ابن عبد البر: «قال أحمد بن حنبل: قد يمكن ابن إسحاق أن يراها أو يسمع منها من وراء حجاب من حيث لم يعلم هشام»(١)، وقال الحافظ ابن حجر : «كذبه يحيى القطان ووهيب بن خالد ، فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ، ومالكاً»(٢) .

[٤١] القرينة السادسة : بطلان المستند الذي اعتمدوا عليه جميعاً :

التطبيق رقم (٧٩) :

في ترجمة: روح بن عبادة القيسي أبي محمد البصري الإمام الثقة، حيث طعن فيه عدد من النقاد المعاصرين له، وفسروه بمناكير تفرد بها، ثم تبين لهم أنها محفوظه، قال أحمد بن الفرات: «طعن على روح اثنا عشر رجلاً فلم ينفذ قولهم فيه»(٣)، وقال علي بن المديني: «لقد كان عبد الرحمن بن مهدي يطعن على روح بن عبادة، وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب ، عن الزهري مسائل كانت عنده ، قال علي: فلما قدمت على مَعْن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها لي يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري هذه المسائل قال فقال لي مَعْن : وما تصنع بها ؟ هي عند بصري لكم يقال له روح، كان عندنا ها هنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي : فأتيت عبد الرحمن بن مهدي فأخبرته، فأحسبه قال: استحله لي»(٤) .

---

(١) **جامع بيان العلم وفضله** ٥١٠ .

(٢) **تهذيب التهذيب** ٣٩/٩ .

(٣) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٨٨/٣ .

(٤) **تأريخ بغداد** ٤٠٤/٨ .

[٤٢] القرينة السابعة : اعتمادهم على ناقد لا يُعتد به :

التطبيق رقم (٨٠) :

في ترجمة : أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطِي ، قال الأزدي فيه : «منكر الحديث، غير مرضي»[١] ، وقلده الإمام أبوعمر ابن عبد البر ، فقال : «يتكلمون فيه»[٢].

و في صنيعهما تأمل ؛ لأن الأزدي ضعيف لا عبرة بكلامه لا سيما إذا خالف ، وابن عبد البر قد قلد الأزدي ، وخالفا النقاد، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «لا عبرة بقول الأزدي ؛ لأنه هو ضعيف ، فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات»[٣] ، وقال أيضاً: «لم يلتفت أحد إلى هذا القول ، بل الأزدي غير مرضي ، وأبو عمر كأنه تبع الأزدي»[٤].

[٤٣] القرينة الثامنة : اعتمادهم على ناقد لم يُرِدْ صاحب الترجمة :

التطبيق رقم (٨١) :

في ترجمة : محمد بن جرير بن يزيد الطبري الإمام الجليل المفسر أبي جعفر صاحب التصانيف، حيث قال فيه أحمد بن علي السُّليماني : «كان يضع للروافض» ، وتبعه أبو حيان فعده من أئمة الروافض ولا عبرة بتوافقهما ؛ لأن أبا حيان قلد السُّليماني ، وصنيع السُّليماني محل تأمل ، والذي يظهر أنه وهم حيث اشتبه عليه

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٢/١ .

(٢) التمهيد ٢٦/٢١ .

(٣) هدي الساري ٣٨٦ .

(٤) تهذيب التهذيب ٣٢/١ .

بمحمد بن جرير بن رستم آبي جعفر الطبري ، وضاع رافضي[١] .

و لذا قال الإمام الذهبي: «أقذع أحمد بن علي السُّليماني الحافظ، فقال: كان يضع للروافض كذا قال السُّليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين وما ندعي عصمته من الخطأ ، ولا يحل لنا أن نُؤذيه بالباطل والهوى ، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يُتأنى فيه ، ولا سيما في مثل إمام كبير ، فلعل السُّليماني أراد الآتي»[٢] .

قال الحافظ ابن حجر : «لو حلفت إن السُّليماني ما أراد إلا الآتي لبررت ، والسُّليماني حافظ متقن ، كان يدري ما يخرج من رأسه ، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل ، والله أعلم .... وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان بكلام السُّليماني ، فقال في الكلام على الصراط في أوائل تفسيره : وقال أبو جعفر الطبري ، وهو إمام من أئمة الإمامية : الصراط بالفساد لغة قريش إلى آخر المسألة، ونبهت عليه لئلا يُغتر به ، فقد ترجمه أئمة النقل في عصره وبعده ، فلم يصفوه بذلك ، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه»[٣] .

الخاتمة :

في ضوء هذا البحث يمكن إيراد أهم نتائجه العلمية التالية :

١ - أن قرائن ترجيح التعديل والتجريح من أهم نتائج علم الجرح والتعديل ، ومتطلبات التأهيل للنظر في الأسانيد والحكم على الأحاديث ، وخدمة السنة النبوية وفق المنهج العلمي المعتبر .

---

(١) **الميزان** ٣ / ٤٩٩ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٩٩ .

(٣) **لسان الميزان** ٥/١٠٠.

٢ - أن الطعن في الأئمة والنقاد جرح مردود على صاحبه وقادح فيه ، قال الإمام أحمد : «من كذب أهل الصدق فهو الكاذب»[١] .

٣ - أن كلام النقاد في الراوي منه ما يتعلق بصفات الإجزاء المؤثرة في قبول روايته ، ومنه ما يتعلق بصفات الكمال غير المؤثرة في قبول روايته من حيث الجملة ، لكن تقدم رواية المتصف بها على رواية فاقدها عند الاختلاف ؛ لأنهم لا يستوون في كمال العدالة ، وغالب صنيع أهل الإنصاف من النقاد في هذا الباب الإعراض العملي عن رواية المخل بصفات الكمال ، دون الجرح القولي الصريح كصنيع الإمام أحمد وغيره مع أهل الرأي.

٤ - أهمية معرفة مناهج النقاد الخاصة في الحكم على الرواة ، حيث قد يكون سبب التعارض منهجاً متشدداً اختاره الناقد كطريقة الإمام يحيى القطان ، وأبي حاتم ، وغيرهما ممن يُؤخر جرحهم المبهم أو المفسر بغير قادح عند معارضته لتعديل المعتدلين ، وكذا إن عُرف الناقد بمنهج في الجرح مرجوح كطريقة ابن حزم في تجهيل الرواة الذين لا يعرفهم .

٥ - قد يستعمل الناقد أشهر مصطلحات الجرح في غير بابها كاستعمالهم الكذب والضعف والترك والنكارة والجهالة في غير الجرح .

٦ - لا يلزم من نفي قوة الراوي أو نفي الاحتجاج به أو نفي شهرته أو نفي حفظه ، أن يُحكم عليه بالضعف سيما إذا خُولف فيها تعديل معتمد ؛ لأنه قد يكون المراد بها بيان توسط حال الراوي .

---

(١) **تأريخ بغداد** ١٣ / ٥٠٠ .

٧ - يُحمل كلام الناقد في راوٍ مقرون بمن هو أوثق منه على التجريح النسبي الذي يُراد به نزول مرتبة الراوي عن صاحبه لا مطلق الضعف إن خالفه تعديل معتبر سيما إذا عدله الناقد نفسه .

٨ - يُحكم بشذوذ القول المخالف لحكم الأكثر والأعلم إذا لم يُفسر بقادح كلي سيما إن كان الخلاف بين الروايات المنقولة عن الناقد نفسه ، أو كان الناقد متأخراً قد عُرف بكثرة التفرد والشذوذ في هذا الباب، أو كان صاحب بدعة يحكي عن النقاد المتقدمين ما يُخالف المحفوظ عنهم .

٩ - لا أثر لكثرة القائلين بحكم في الراوي إذا ظهر أن عددهم غير معتبر بحيث يُقدم حكم الأقل كأن يُعرفوا بالتشدد ، والمخالف معتدل إذا لم يُفسر الجرح بقادح ، وكذا إن عُرفوا ببدعة يثنون على من وافقهم من الضعفاء ، أو كان باعثهم الحسد ، أو قلدوا أحدهم بلا مستند معتمد ، أو كانوا من المتأخرين المشتهرين بكثرة التفرد والمخالفة .

وفي الختام أسأل الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم أن ينفع بهذا البحث، وأن يختم بالصالحات أعمالنا ، ويغفر لنا ولوالدينا ولولاة أمورنا وللمسلمين، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .
- **الأحكام الوسطى** لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي ؛ تحقيق حمدي السلفي .- ط١ .- الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٦هـ .
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني؛ تحقيق د. محمد سعيد عمر .- ط١ .- الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤٠٩هـ .
- **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ؛ دراسة وتحقيق د. عبد الله بن مرحول السوالمة .- ط١ .- الرياض : دار ابن تيمية ، ١٤٠٥هـ .
- **الإصابة في تمييز الصحابة** للحافظ ابن حجر .- ط١ .- بيروت : دار الصادر ، ١٣٢٨هـ .
- **الأنساب** للسمعاني؛ تحقيق عبد الرحمن المعلمي .- ط١ .- الهند : مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٣هـ .
- **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم** ليوسف بن حسن بن عبد الهادي ؛ تحقيق د. وصي الله بن محمد بن عباس .- ط١ .- الرياض : دار الراية ، ١٤٠٩هـ .
- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام** لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان؛ تحقيق : د. آيت سعيد .- ط١ .- الرياض : دار طيبة ، ١٤١٨هـ .
- **تأريخ أبي زرعة الدمشقي (عبد الرحمن بن عمرو النصري)** ؛ تحقيق خليل المنصور .- ط١ .- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٧هـ .

- **التأريخ الأوسط** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري؛ تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان .- ط١- الرياض : دار الصميعي ، ١٤١٨هـ .
- **التأريخ الكبير** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ؛ تحقيق عبد الرحمن المعلمي .- بيروت : دار الكتب العلمية .
- **تأريخ بغداد** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي .- بيروت : دار الكتب العلمية .
- **تأريخ عثمان بن سعيد الدارمي** عن يحيى بن معين؛ تحقيق د. أحمد محمد نور سيف .- دمشق : دار المأمون للتراث .
- **التأريخ** ليحيى بن معين، رواية الدوري؛ تحقيق د. أحمد محمد نور سيف .- ط١- مكة : مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز ، ١٣٩٩هـ.
- **تدريب الراوي** للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ؛ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .- ط٢ .- بيروت : دار إحياء السنة ، ١٣٩٩هـ .
- **تذكرة الحفاظ** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، نشر : دار الفكر العربي .
- **التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة** للحسيني ؛ تحقيق د. رفعت فوزي .- ط١- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٨هـ .
- **ترتيب تأريخ ثقات أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي** لعلي بن أي بكر الهيثمي ؛ تحقيق د. عبد المعطي قلعجي .- ط١ .- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ .
- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ؛ تحقيق د. إكرام الله إمداد .- ط١ .- بيروت : دار البشائر الإسلامية ، ١٤١٦هـ.

- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح** لأبي الوليد سليمان ابن خلف الباجي؛ تحقيق د . أبو لبابة حسين ·- ط١ ·- الرياض: دار اللواء، ١٤٠٦هـ .
- **تقريب التهذيب** لابن حجر ؛ تحقيق محمد عوامة ·- ط١ ·- حلب : دار الرشيد، ١٤٠٦هـ .
- **التمهيد ، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر؛ تحقيق سعيد أحمد أحمد أعراب ·- المغرب : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- **تهذيب التهذيب** للحافظ ابن حجر العسقلاني ·- ط١ ·- بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ
- **تهذيب الكمال** لأبي الحجاج يوسف المزي؛ تحقيق د. بشار عواد ·- ط١ ، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ .
- **تهذيب اللغة** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ·- مصر : دار القومية العربية ، ١٣٨٤هـ .
- **الثقات** للحافظ ابن حبان ·- ط١ ·- مكة : مكتبة مدينة العلم ، ١٣٩٩هـ .
- **جامع الأصول من أحاديث الرسول** لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ؛ تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ·- ط٢ ·- بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٣هـ .
- **جامع بيان العلم وفضله** لابن عبد البر ·- ط٢ ·- القاهرة : دار الكتب الإسلامية ، ١٤٠٢هـ .

- **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل** لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ٠- الرياض : دار السلام : بإشراف معالي الشيخ : د. صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة - .
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ٠- الرياض : دار السلام ؛ بإشراف معالي الشيخ : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة- .
- **جزء القراءة خلف الإمام** للإمام البخاري ٠- ط٢ ٠- المدينة المشرفة : مكتبة الإيمان ، ١٤٠٤هـ .
- **الجرح والتعديل** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ٠- ط١ ٠- بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٣٧٢هـ .
- **سؤالات أبي إسحاق ، إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد** ليحيى بن معين ؛ تحقيق أحمد بن محمد نور سيف٠- ط١ ٠- المدينة المشرفة : مكتبة الدار ، ١٤٠٨هـ .
- **سؤالات البرذعي** ، انظر **الضعفاء** لأبي زرعة .
- **سؤالات أبي بكر ، أحمد بن محمد البرقاني** للدارقطني ؛ تحقيق د. عبد الرحيم القشقري ٠- ط١ ٠- باكستان : خانة جميلي ، ١٤٠٤هـ .
- **سؤالات أبي عبد الرحمن ، محمد بن الحسين بن محمد السَلمي** للدارقطني في **الجرح والتعديل**؛ تحقيق سليمان آتش ٠- الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٨هـ.
- **سؤالات أبي عُبيد الآجري** لأبي داود السجستاني ؛ تحقيق د. عبد العليم بن عبد العظيم ٠- ط١ ٠- مكة المكرمة : دار الاستقامة ، ١٤١٨هـ .

- **سؤالات الحاكم النيسابوري** للدارقطني في **الجرح والتعديل** .- ط١ .- الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٤هـ .
- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي** للدارقطني ؛ تحقيق د. موفق عبد الله بن عبدالقادر .- ط١ .- الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٤هـ .
- **سؤالات أبي داود** للإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل ؛ تحقيق د. زياد منصور .- ط١ .- المدينة المشرفة : مكتبة العلوم والحكم ، ١٤١٤هـ .
- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة** لعلي بن المديني.- ط١ .- الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٤هـ .
- **سؤالات مسعود السجزي** للحاكم ؛ تحقيق د. موفق عبد الله بن عبدالقادر.- ط١.- بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٨هـ .
- **سؤالات ابن هانئ** ، انظر : **مسائل الإمام أحمد** .
- **سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني** .- الرياض : دار السلام ؛ بإشراف معالي الشيخ : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة - .
- **السنن الكبرى** لأبي بكر ، أحمد بن الحسين البيهقي .- بيروت : دار الفكر .
- **سنن النسائي الصغرى** لأبي عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب النسائي .- الرياض : دار السلام ؛ بإشراف معالي الشيخ : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة -.
- **سنن النسائي الكبرى** ؛ تحقيق د. عبد الغفار البنداري .- ط١ .- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١١هـ.

- **سير أعلام النبلاء** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.- ط١ .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣هـ .

- **شرح علل الترمذي** لابن رجب الحنبلي ؛ تحقيق همام عبد الرحيم سعيد.- ط١.- الأردن : مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ .

- **صحيح البخاري** ، انظر : **الجامع الصحيح المختصر** .

- **صحيح مسلم** ، انظر : **المسند الصحيح المختصر** .

- **الضعفاء** لأبي زرعة الرازي – مع كتاب: "**أبو زرعة، وجهوده في السنة النبوية**"– ؛ تحقيق د. سعدي الهاشمي.- ط٢ .- المدينة المشرفة : دار الوفاء ، ١٤٠٩هـ .

- **الضعفاء الصغير** للإمام البخاري .- ط١ ، عالم الكتب ، ١٤٠٤هـ .

- **الضعفاء الكبير** لأبي جعفر أحمد بن عمرو العقيلي؛ تحقيق د. عبد المعطي قلعجي .- ط١ .- بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤هـ .

- **الضعفاء والمتروكين** لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ؛ تحقيق موفق عبد الله بن عبدالقادر .- ط١.- الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٤هـ .

- **الضعفاء والمتروكين** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي؛ تحقيق عبد الله القاضي.- ط١ .- بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ .

- **الضعفاء والمتروكين** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي؛ تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثانية.- ط١ .- بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤٠٥هـ.

- **طبقات الحفاظ** لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .- ط١ .- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ .

- **الطبقات الكبرى** لمحمد بن سعد .- بيروت : دار بيروت ، ١٤٠٠هـ .

- **الطبقات الكبرى** لمحمد بن سعد ، القسم المتمم ؛ تحقيق د. زياد منصور. - ط١ - المدينة المشرفة : الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٣ هـ .
- **علل الترمذي الكبير** ؛ ترتيب أبي طالب محمود بن علي القاضي؛ تحقيق حمزة ديب . - ط١ . - الأردن : مكتبة الأقصى ، ١٤٠٦هـ .
- **العلل ومعرفة الرجال** لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، رواية ابنه عبد الله؛ تحقيق وصي الله عباس . - ط١ ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٨هـ .
- **العلل ومعرفة الرجال** لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، رواية المروذي ؛ تحقيق وصي الله عباس. - ط١ . - بومباي - الهند : مطبعة الدار السلفية ، ١٤٠٨هـ .
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي ؛ تحقيق عزت علي عيد عطية . - ط١ . - القاهرة : دار الكتب الحديثة ،١٣٩٢هـ .
- **الكامل في ضعفاء الرجال** لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. - ط١ . - بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ .
- **لسان العرب** لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. - بيروت : دار صادر .
- **لسان الميزان**، لابن حجر . - ط١ . - بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٨هـ .
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد . - حلب : دار الوعي .
- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** للحسن بن عبد الرحمن الرَّمَهُرْمُزِي. - ط٣ . - بيروت : دار الفكر، ١٤٠٤هـ .

- **المحلى** لابن حزم ؛ تحقيق أحمد شاكر ٠- القاهرة : دار التراث .
- **المدخل إلى الصحيح** للحاكم ؛ تحقيق د. ربيع المدخلي ٠- ط١ ٠- بيروت : دار الرسالة ، ١٤٠٤ هـ .
- **مسائل الإمام أحمد** رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ ؛ تحقيق زهير الشاويش ، نشر : المكتب الإسلامي في بيروت ، ٠- ط١ ٠- ١٤٠٠هـ .
- **مسائل عبد الله بن الإمام أحمد** . انظر : العلل ومعرفة الرجال .
- **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل** لأبي الحسين مسلم ابن الحجاج القشيري؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٠- الرياض : دار السلام ؛ بإشراف معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - مع موسوعة الكتب الستة- .
- **مسند أبي بكر ، عبد الله بن الزبير الحميدي** ؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي٠- بيروت : عالم الكتب.
- **مسند الإمام أحمد** بن محمد بن حنبل الشيباني ٠- بيروت : دار صادر .
- **مشاهير علماء الأمصار** لابن حبان ٠- بيروت : دار الكتب العلمية .
- **مصنف ابن أبي شيبة** ؛ تحقيق عامر العمري الأعظمي٠- الهند : الدار السلفية.
- **مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني**؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي٠- ط٢٠- بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٣هـ .
- **معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند** ، للدكتور عامر حسن صبري ٠- ط١ ٠- بيروت : دار البشائر الإسلامية ، ١٤١٣هـ .
- **معجم مقاييس اللغة** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٠- ط٣ ٠- مصر : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٢هـ .

- **معرفة الرجال** ليحيى بن معين ، رواية أحمد بن محمد بن مُحْرِز؛ تحقيق محمد كامل القصار ·- دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٥هـ .
- **المعرفة والتأريخ** لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي؛ تحقيق د. أكرم ضياء العمري ·- ط٢ ·- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ .
- **المغني في الضعفاء** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ؛ تحقيق د. نورالدين عتر .
- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال** ؛ رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق ؛ تحقيق د. أحمد نور سيف ·- دمشق : دار المأمون للتراث .
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ؛ تحقيق علي البجاوي ·- بيروت : دار المعرفة .
- **هدي الساري** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ؛ تحقيق محب الدين الخطيب·- الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .